

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ١٦

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البنود ٦٣ إلى ٨٠ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن موضوعات البنود؛ عرض
جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع البنود
والنظر فيهاأي اتخاذ قرارات بشأن جميع مشاريع القرارات، أود أن
تتعامل الوفود مع الورقة التي عممتها اليوم باعتبارها
مقترحا أوليا من الرئيس. وأرجو من الوفود أن توجه
تعليقاتها على المجموعات إلى أحد أعضاء المكتب من
مناطقها بأسرع ما يمكن حتى أستطيع أن أخذها في
الاعتبار لدى التقديم الرسمي لورقة المجموعات
بعد ظهر يوم الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.أما بالنسبة لورقة الرئيس الغفل التي عممتها في
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بشأن إعادة ترتيب بنود
جدول الأعمال، فأني أقترح أن تجتمع اللجنة بصفة
غير رسمية يوم الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بعد
رفع جلستها الرسمية بعد الظهر. وأتوقع أن أسمع
تعليقات بشأن ثلاثة موضوعات - ما إذا كان ينبغي أن
تكون هناك أسماء للعناوين؛ وصياغتها؛ وبنود جدول
الأعمال المدرجة تحت العناوين.أعطي الكلمة لأمين اللجنة ليدلي بعبارات موجزة
عن حالة مشاريع القرارات.السيد لين كيو - شونغ (أمين اللجنة) (تكلم
بالانكليزية): مشاريع القرارات التي قدمت قبل يوم
الجمعة متوفرة كلها تقريبا الآن؛ فمشاريع القراراتالرئيس (تكلم بالانكليزية): بالأمس طلبت من الوفود
استخدام مجموعات مواضيعية السنة الماضية كمبدأ
توجيهي غير رسمي للمناقشة المواضيعية وعرض
مشاريع القرارات خلال الجلسات الست المقبلة
المبرمجة لهذه المرحلة من عمل اللجنة. وبغية إرشاد
اللجنة عممت اليوم ورقة غير رسمية تضع مشاريع
القرارات المقدمة هذه السنة في مجموعات.وأود أن أؤكد مرة أخرى أنني لا أقترح هيكلًا
رسميًا لمناقشة أو عرض مشاريع القرارات. ويمكن لأي
وفد أن يتناول أي بند أو يعرض أي مشروع قرار في
أي وقت خلال هذه المرحلة الثانية من العمل.وفيما يتعلق بالمجموعات المقترحة لمشاريع
القرارات بالنسبة للجزء الأول من مرحلة عملنا المقبلة،يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

طريقة للمضي إلى الأمام تتوقف على إظهار الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما لا لبس فيه بأن تنتهج في تحمل مسؤولياتها المتعلقة بنزع السلاح النووي منظورا جديدا، يتمثل في القضاء السريع والكامل على ترساناتها من الأسلحة النووية. وهو يدعوها إلى إظهار هذا التعهد. وبدونه نواجه إمكانية استمرار وجود الأسلحة النووية والاحتفاظ بها إلى الأبد.

ويرسم مشروع القرار خطة يمكن أن تدرس، بل يجب أن تدرس، إذا أراد المجتمع الدولي أن يتعامل بجدية مع مسألة القضاء على الأسلحة النووية. وينصب اهتمام الخطة على ضرورة استخدام الآليات والنهج الموجودة. وهي توفر توازنا بين النهج الثنائية والجماعية والمتعددة الأطراف، التي يمكن لكل واحد منها على حدة أن يسهم ويجب أن يسهم في السعي إلى نزع السلاح النووي وتحقيقه.

إن الآثار التي ستترتب على اتباع النهج الموضوع في مشروع القرار هذا ستكون حاسمة. إن هذه الأسلحة ستقل أهميتها بسرعة بحيث تصبح غير ملائمة للعصر ولا تحمل تهديدا إلا بقدر ما تتطلبه عملية تدميرها من تناول حذر في ظروف من الأمن تهيأ فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن تهديد الانتشار، الذي سيظل دائما يثير القلق في عالم تعيش فيه دول حائزة للأسلحة النووية ودول غير حائزة للأسلحة النووية، سيخفف نتيجة لذلك.

إن نتائج تجاهل أهمية القضاء السريع التام على الأسلحة النووية أثقلت كاهلنا في أوائل هذا العام. ولتكن تلك الأحداث الحافز الموضح لنا جميعا على العمل معا الآن. إن مشروع القرار يوفر إطارا لخطة عمل. وتفاصيل هذه الخطة، مثل تفاصيل أية خطة أخرى، يمكن تغييرها. والجدول الزمني يمكن وضعها. والنهج الجديدة والبديلة يمكن اختبارها. وهذه الأشياء جميعا يمكننا القيام بها. إلا أننا لن يمكننا القيام بعمل الكثير، حتى تظهر الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما ثابتا بالقضاء السريع التام على ترساناتها النووية، يعقبه مستوى جديد من الاشتراك في تلك المفاوضات، التي هي جزء أول لا يتجزأ من عملية تؤدي إلى نزع السلاح النووي.

A/C.1/53/L.14 و L.15 و L.16 و L.47 و L.48 موجودة الآن على منضدة الوثائق. وليست هناك سوى ثلاثة مشاريع قرارات لا تزال قيد التجهيز: وهي A/C.1/53/L.45 و L.49 و L.50. وستكون تلك المشاريع الثلاثة متوفرة في صبيحة الغد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): حيث لا يوجد وفد يرغب في التعليق على تنظيم الأعمال، أعطي الكلمة للمتكلم الأول في قائمتي، وهو ممثل أيرلندا، ليعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.48.

السيد ماكفيونير (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.48، المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، بالنيابة عن وفود إكوادور، أوروغواي، أيرلندا، البرازيل، بنن، بوتسوانا، بيرو، تايلند، توغو، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، ساموا، السلفادور، سلوفينيا، سوازيلند، السويد، شيلي، غواتيمالا، فنزويلا، الكاميرون، كوستاريكا، كولومبيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، المكسيك، نيجيريا، نيوزيلندا.

والغرض من مشروع القرار هذا هو إعادة الحيوية للأسلوب الذي ننتجه في جدول أعمال نزع السلاح. وهو يستهدف حفز المجتمع الدولي في جهد مشترك بغرض القضاء النهائي على هذه الأسلحة. ومن حق عضوية الأمم المتحدة المجتمعة في الجمعية العامة أن تختبر إرادة المجتمع الدولي وتعرب عنها بشأن مسائل لها هذه الأهمية للبشرية.

وتنفيذ المقترحات الواردة في هذا المشروع من شأنه أن يترك آثارا بعيدة المدى - بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية، وللدول التي لم تنضم إلى المجتمع الدولي في التخلي عن خيار تطوير الأسلحة النووية، وللمجتمع الدولي بأسره، الذي تقع عليه المسؤولية عن إقامة نظام شامل متعدد الأطراف وغير تمييزي لجعل العالم خاليا من الأسلحة النووية.

ويقترح مشروع القرار خطة، أو خطوطا عامة لخطة، ولكنه لا يزعم أن يكون بديلا لمشاريع القرارات الأخرى لنزع السلاح المعروضة على اللجنة. بل يعرض

المواد الانشطارية بطريقة قد تحكم مسبقا على المفاوضات. وردا على هذا أود أن أقول إن المسودات السابقة لمشروع القرار استخدمت صياغة لمعاهدة المواد الانشطارية كانت عامة ولم يكن من الممكن إساءة تفسيرها، لأن هناك اتفاقا في مؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة تعمل بتوافق الآراء، على ولاية من أجل التفاوض بشأن هذه المعاهدة. ومع ذلك، لما كان عدد من الوفود قد فضل النص الخاص بالولاية الكاملة، عدل نص مشروع القرار وفقا لذلك.

يحتج أنه في الوقت الذي يعرب فيه المجتمع الدولي عن القلق الخطير بشأن التجارب النووية الهندية والباكستانية، لا يشير مشروع القرار إليها وبالتالي يعين ويطمئن الهند وباكستان؛ وأنه يكافئ الهند وباكستان على إجراء التجارب؛ وأن هذا لا يتمشى مع قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨).

والرد على هذا أن هناك مشروع قرار آخر معروضا على اللجنة يتناول بالتحديد التجارب النووية. وأصول مشروع قرارنا واردة في إعلان وزاري مشترك كان يجري إعداده قبل إجراء التجارب.

إن أهداف مشروع القرار عالمية. وهي تطلعية، وكانت هامة قبل إجراء التجارب الأخيرة كما هي هامة بعدها. وهذا اقتراح بخطة جديدة، وليس ردا على إجراء اتخذته دول معينة. وغرض مقدمي مشروع القرار هو التركيز على الإجراءات المطلوبة الآن. ومع ذلك، فإن إلحاح اتخاذ إجراء فوري للقضاء على الأسلحة النووية أكدته التجارب الأخيرة.

يحتج بأن مشروع القرار لا يعترف بالتهديد الذي تفرضه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لا ترقى إلى مستوى تعهداتها بمقتضى المعاهدة. والرد على ذلك هو أن مشروع القرار هذا هو دعوة إلى وضع خطة. ومشروع القرار (A/53/L.18) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعروض على الجلسات العامة للجمعية العامة، يتناول مسائل الامتثال لاتفاقيات الضمانات المبرمة وفاء بالتعهدات في إطار المادتين الثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار. ومجلس الأمن يبلغ أيضا بالمسائل المتعلقة بالانتشار.

في مشروع القرار يحاول المشاركون في تقديمه، باقتراح معقول يبني على ما هو قائم فعلا من التزامات ملزمة قانونا تتحملها الدول الحائزة للأسلحة النووية، كغالبية الدفعة النهائية نحو أعمال أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مما يمكن المجتمع الدولي من الوفاء بأهداف المعاهدة في مجموعها.

أود أن أورد على عدد من الانتقادات التي أثارها بشأن مشروع القرار عدد من الوفود. يدعي بأن البيانات التي أدلى بها مقدمو مشروع القرار توضح أنها ليست على استعداد للنظر في تغييرات من شأنها أن تجعل مشروع القرار مقبولا. وردا على هذا، مقدمو مشروع القرار الذين عملوا بقوة - منذ إعلان ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ الوزاري المشترك بشأن نزع السلاح النووي (A/53/138) - لوضع مشروع قرار يحظى بتأييد المجتمع الدولي الساحق، أشركوا جميع الوفود التي كانت راغبة في العمل معهم، وشارك في هذا الحوار عدد كبير من الوفود. وقد عدل مقدمو مشروع القرار - وفقا لهذا - فقرات عديدة في النص الأصلي لمراعاة شواغل الوفود. ودعا مقدمو مشروع القرار الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية للاشتراك في حوار بشأن هذا النص.

يقال بأن النص يقدم مفاهيم جديدة خطيرة، مثل الدول ذات القدرات النووية. وردا على ذلك، كان الوزراء محددتين في الإعلان المشترك المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بالنسبة للدول التي تغطيها تلك التسمية، وهي إسرائيل والهند وباكستان. ومع ذلك، بغية زيادة تجنب أي سوء فهم محتمل، نقل مقدمو مشروع القرار الإشارة إلى "ذات القدرات النووية" بعد الإشارة إلى "الدول"، حتى لا يكون هناك أي إيماء بأن مقدمي مشروع القرار كانوا يحاولون خلق مركز جديد للدول ذات القدرات النووية. ولهذا فإن النص، في الفقرة السادسة من الديباجة يقول: "الدول ... ذات القدرات النووية التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". وهناك ثلاث دول فقط غير أعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

يحتج أيضا أن النص يعود بضرر خاص بإعادة صياغة صيغة متفق عليها بشأن معاهدة وقف إنتاج

وأخيرا أود أن أؤكد مجددا باسم المشاركين في تقديم مشروع القرار أننا نجري حوارا مع عدد كبير من الدول، وإننا ندعو الآخرين إلى الاتصال بنا من أجل إيلاء الاهتمام لشواغلهم.

السيد باتوريج (بولندا) (تكلم بالانكليزية): حيث إنني أتكلم للمرة الأولى في اللجنة الأولى، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنيئكم على قيادتكم الممتازة وبدء مداولاتنا في وقتها المناسب. وإنني أتعهد بتقديم دعمنا الكامل لعملكم في هذه المرحلة الأخيرة الحاسمة من مداولاتنا. ويشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.38/Rev.1، المعنون: "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة" الذي شاركت في تقديمه كندا وبولندا.

ومشروع القرار الأولي كان موضوع مشاورات قصيرة في الأسبوع الماضي، غير أنها كانت مكثفة ومفتوحة وخاصة، شاركت فيها جميع الوفود المعنية. وأيدت أغلبية الوفود مشروع القرار الأولي تأييدا تاما. وفي الوقت الذي أعرب فيه البعض عن تأييد عام لمشروع القرار، احتاجوا إلى إجراء مشاورات إضافية واقترحوا إجراء بعض التغييرات.

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر جرى عقد اجتماع مفتوح غير رسمي، بمشاركة العديد من الوفود، تلتها سلسلة من المشاورات الفردية. ومشروع القرار المقدم إلى الأمانة هو نتيجة هذه الاجتماعات والمشاورات المكثفة.

ومشروع القرار هذا العام يستند إلى مشروع قرار العام الماضي، الذي اعتمد من دون تصويت. ومع ذلك، هناك فرق هام. فلأول مرة يكون عنوان مشروع القرار "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة". فلم نعد نناقش مركز الاتفاقية. وهذا التغيير يعني أن مشروع القرار كرس بالكامل ولأول مرة لمسألة تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والطابع الجديد لمشروع القرار قد تجسد في المنطوق.

ويحتج بأن مشروع القرار، برفضه ضمنا الخطة الواردة في المبادئ والأهداف المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥، ينحو أيضا إلى تقويض نظام عدم الانتشار الدولي.

إن الخطة التي وضعها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها عام ١٩٩٥ تشمل التفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، منذ وضعها؛ ومفاوضات معاهدة المواد الانشطارية توشك أن تبدأ؛ وضمانات الأمن السلبية محل دراسة أيضا. ومشروعنا يدعو إلى التوقيع والتصديق، حسب الاقتضاء، على الفقرة ١٠، أولا؛ والسعي الجاد بشأن الفقرة ١٢، ثانيا، واختتام المفاوضات بشأن الفقرة ١٧، ثالثا.

إن الغرض من مشروع القرار هو إعادة التحفيز على السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي، وهو مصاغ كله وفقا لمبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار وأية مقررات أو قرارات اتخذتها أطراف المعاهدة. وفي الفقرة ١٥ من المنطوق يؤكد مشروع القرار أهمية كل من الخطة وعملية الاستعراض اللتين وضعنا في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥. إن مشروع القرار كله يعززه التزام مقدميه الثابت بمعاهدة عدم الانتشار وبتنفيذها التام.

ويحتج بأن التصويت السلبي على مشروع القرار هذا مطلوب لإرسال إشارة قوية بالقدر الكافي بأن المبادرات التي من المحتمل أن تقوض نظام عدم الانتشار العالمي غير مقبولة. وردا على ذلك أود أن أقول إن مقدمي مشروع القرار، وهم وفود تمثل دولا غير حائزة للأسلحة النووية أطرافا في معاهدة عدم الانتشار، يتصرفون هنا لحماية معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك أحكامها المتعلقة بعدم الانتشار. وهذه الخطة نهج لو اعتمده جميع الوفود، لعزز تلك الأحكام.

ويجري توزيع نص بياني، مع مذكرة توضيحية تتعلق بمشروع القرار، فقرة فقرة.

ذلك الأحكام المتعلقة بالتحقق الدولي من الامتثال لها، وهيئة محفل للتشاور والتعاون فيما بين الدول الأطراف".

وفي الفقرة ٢، تؤكد على أهمية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في "التحقق من الامتثال لأحكام الاتفاقية، فضلا عن تعزيز التحقيق الفعال لجميع أهدافها في الوقت المناسب" ويجب علي أن أشدد على أن الصياغة الجديدة في الفقرتين ١ و ٢ قد استعيرت بالكامل من نص الاتفاقية، وتحديدًا من المادة الثامنة، الفقرة ١.

وفي الوقت نفسه، يرحب مشروع القرار بالتعاون الناشئ بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ويشجع الجهود المبذولة لعقد اتفاق علاقة فورا بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وقررنا أن نبقي وحدنا المقدمين لمشروع القرار المتعلق بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكما أكد فعلا فإن مشروع القرار هذا قصير ومختصر للغاية. ومن شأن أي إضافات إليه أن تخل بالتوازن القائم. وهناك ١٢٠ دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ويعني العدد المحدود من مقدميه أن هذه الدول الأطراف فقط هي المشاركة في المشروع بالاشتراك في تقديمه. وهدفنا النهائي هو أن تشترك في تقديمه في السنوات المقبلة جميع التي تصبح أطرافا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأعرب باسم كندا وبولندا عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت، مثلما حدث في مشروع القرار في العام الماضي.

وأود أن أشدد على أهمية المناخ الطيب وإيجابية الموقف والنهج من جميع الوفود التي شاركت في المشاورات، ولا سيما في صياغته الأخيرة. فهذا المناخ الإيجابي والاستعداد للعمل بروح من التعاون تجاوزا المواقف الوطنية ومواقف المجموعات وأرسيا قاعدة سليمة لسرعة إنهاء عملية الصياغة.

ويتعين علي أن أؤكد على أن إعداد مشروع قرار يحظى بتأييد أغلبية الوفود، إن لم يكن جميعها، لم يكن مهمة سهلة. أولا، لأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد نفذت فعلا، ولكن لمدة ١٨ شهرا. ففي الوقت الذي أنجز فيه العديد من المهام وأخذنا نكتسب فيه تجربة متزايدة في تنفيذ جميع أحكام الاتفاقية، فإن تلك التجربة ما زالت محدودة.

ثانيا، كانت هناك حاجة واضحة إلى تجسيد التنفيذ بكليته. ولهذا، بدلا من الإشارة إلى عناصر أو مسائل محددة تنبع من التنفيذ، حاولنا أن نشدد على أهمية جميع أحكام المعاهدة. ونتيجة لذلك، فإن مشروع القرار يكرر جميع العناصر الهامة التي وردت في قرار العام الماضي، والتي تظل حاسمة بالنسبة لنجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فقررات ديباجة مشروع القرار لا تزال هي نفسها. ففي الفقرة ٥ تكرر الجمعية التأكيد على "ضرورة التقيد العالمي بالاتفاقية وتطلب إلى جميع الدول التي لم تصبح بعد طرفا في الاتفاقية أن تفعل ذلك دون إبطاء". وفي الفقرة ٦ تؤكد على "أن من المهم ... أن يكون جميع الحائزين للأسلحة الكيميائية، أو مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية، أو مرافق استحداث الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الدول التي سبق أن أعلنت عن حيازتها لهذه الأسلحة، من بين الدول الأطراف في الاتفاقية". وترحب بالتقدم الذي حقق لهذا الغرض.

وفي الفقرة ٤، تحث جميع الدول الأطراف في الاتفاقية "على الوفاء بالكامل وفي الوقت المناسب بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقية، وعلى دعم المنظمة في أنشطتها المتعلقة بالتنفيذ" لحظر الأسلحة الكيميائية.

وفي الوقت نفسه يتضمن مشروع القرار صياغة جديدة تعكس الحالة الجديدة للأنشطة المتعلقة بالتنفيذ؛ وفي الفقرة ٨، تنوه الجمعية العامة مع التقدير:

"بالعمل المتواصل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق الهدف والغاية من هذه الاتفاقية، وكفالة التنفيذ الكامل لأحكامها، بما في

ومشروع القرار لا لبس فيه. وله محور تركيز عملي واحد، هو التشجيع على زيادة عدد الدول الموقعة والمصدقة على المعاهدة حتى يتسنى التكرير ببدء سريانها وبلوغ الانضمام العالمي إليها. وباختصار فهذا مشروع قرار يأمل مقدموه الثلاثة أن ينال تأييد جميع أعضاء اللجنة. ومن شأن اعتماده دون تصويت أن يكون أفضل مساهمة يمكن للجنة أن تقدمها للزخم اللازم لبدء سريان المعاهدة ووضع نهاية دائمة للتجارب النووية التي تحظرها.

السيد انخساياخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): في هذه المرحلة الثانية من عمل اللجنة الأولى، وهي المناقشة المواضيعية، يود وفدي أن يتطرق إلى موضوع يراه بالغ الأهمية، ألا وهو تعزيز نزع السلاح النووي، ودور الدول فرادى في ذلك، بما فيها الدول الصغيرة.

وكما أوضحت في كلمتي السابقة فإن تعزيز نزع السلاح والأمن الدولي ليسا من الامتيازات المقصورة على الدول الكبيرة والقوية. وينبغي عدم الاستهانة بدور الدول المتوسطة والكبيرة والصغيرة. فهي تؤدي جماعات وفرادى دورا أكثر فعالية في عمليتي نزع السلاح وبناء الثقة. ومن مجالات ذلك بطبيعة الحال نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من أن هذه الدول غير حائزة للأسلحة النووية، فيوسعها القيام بدور أكثر فعالية وإيجابية في مجال تعزيز نزع السلاح النووي إما جماعيا أو فرديا. ولذا ينبغي للمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، أن يشجعها ويدعمها بكل الطرق الممكنة.

وتوجد اليوم شبكة من المناطق الخالية من الأسلحة النووية تغطي أكثر من نصف سكان العالم، بعضها يعمل وبعضها ناشئ، وذلك نتيجة لمعاهدة أنتاركتيكا ومعاهدات راروتونغا وبانكوك وتلاتيلوكو وبليندانا. وينبغي التشجيع بكل الطرق على إيجاد فرصة إيجابية لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، بالروح التي ظهرت في مقرر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥.

وأود أن أبرز تغييرات قليلة أجريت خلال المشاورات الأخيرة. فقد حذفت كلمة "جميع" من منتصف الفقرة ٢ لأنه تم التأكيد على أن البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأسلحة الكيميائية لا يحقق الامتثال لجميع أحكام الاتفاقية لأن هذه الأحكام ليست كلها قابلة للتحقق. ثم إن الفقرتين ١ و ٢، كما قلت، لا تعكسان بالكامل نص الاتفاقية، ولا تظهر كلمة "جميع" في الفقرة ١ من المادة الثامنة.

ووردت صياغة جديدة في نهاية الفقرة ٧: "وفقا للاتفاقية". وآمل في أن تسمح التغييرات التي أجريت بأن يعتمد مشروع القرار المنقح بتوافق الآراء.

السيد بيرسون (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض باسم استراليا والمكسيك ونيوزيلندا مشروع القرار A/C.1/53/L.11 المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية".

فقبل أكثر قليلا من عامين اعتمدت الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتحت باب التوقيع عليها. ويصل عدد الموقعين اليوم إلى ١٥٠ صدق منهم ٢١ على المعاهدة. ومن بين الموقعين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وبين من صدقوا عليها المملكة المتحدة وفرنسا.

ولقد أصبحت اللجنة التحضيرية للمعاهدة، وأمانتها التقنية المؤقتة راسختين الآن وتحركان تقدما جيدا نحو وضع نظام التحقق العالمي. وواضح من البيانات الوطنية التي أدلى بها في هذه الدورة أن ثمة تأييدا لهذه المعاهدة على أوسع نطاق ممكن.

وفي الوقت الذي لم تعلن فيه الجمعية العامة شيئا في العام الماضي عن مركز تنفيذ المعاهدة وافقت على إدراج هذا البند في جدول أعمالنا. ويرى مقدمو المشروع أن من الملائم أن تسجل اللجنة الأولى في هذا العام تقديرها للمدى الذي بلغته هذه المعاهدة في كسب التأييد والالتزام الدوليين، وأن تشجع على مواصلة الالتزام والدعم اللازمين لبدء نفاذها: ومن هنا يأتي تقديم مشروع القرار هذا.

أراضيها مسلطا عليها بصورة مستمرة، ولم يكن لمنغوليا نفسها السيطرة على تلك الحالة.

لذلك السبب، ونظرا للرجبة في الإسهام في قضية تعزيز نزع السلاح النووي في فترة ما بعد الحرب الباردة، أعلنت منغوليا في عام ١٩٩٢ أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية. والمبادرة تتمتع بتأييد دولي واسع النطاق، مثلما تبينه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، وفي تأييد جارتها ودول أخرى حائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك، عندما تكون المسألة مسألة إنشاء هذه المنطقة فعليا، فإن الصيغة المقبولة حتى الآن لا يبدو أنها ممكنة التطبيق بصورة كاملة. وثمة أسباب عديدة لذلك. أحد الأسباب هو أن منغوليا تقف وحدها في إنشاء هذه المنطقة. وفي هذا الصدد، فهي في الحقيقة دولة رائدة، بالنظر إلى أنه لا توجد دولة بمفردها تحظى بمركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تواجه في هذه المرحلة صعوبات في تقبل فكرة المناطق التي تتألف من دولة واحدة، على الرغم من أن عدة دول تعرب عن تأييدها لهذه المناطق.

وثمة سبب آخر هو أن منغوليا تقع بين دولتين حائزتين للأسلحة النووية، الأمر الذي يؤثر تأثيرا مباشرا في مصالحهما.

والسبب الثالث هو أن الأمن النووي بالنسبة لمنغوليا، بصرف النظر عن أهميته، ليس سوى أحد العناصر الأساسية للأمن العالمي. واليوم، عندما تكون علاقاتها مع جارتها طيبة وتعاونية، فإن مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية يكون عاملا إضافيا للاستقرار ولقابلية التنبؤ أكثر من اتخاذ سياسة وقائية. والواقع أن هذا ينبغي أن يفضي بحد ذاته - من الناحية المنطقية - إلى قيام تعاون حقيقي وبناء.

وأخيرا وليس آخرا، فإن مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية، بالنسبة لدولة صغيرة مثل منغوليا، من شأنه أن يكون مركزا أقوى لو تمت كفالة أمنها بصورة عامة.

وهذه هي الروح التي ترحب بها منغوليا بالجهود التي تبذلها دول آسيا الوسطى بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها دون الإقليمية، وتؤيد هذه الجهود وترى أن الاجتماع التشاوري الذي عقد مؤخرا في بشكيك، قيرغيزستان كان مفيدا في إتاحة الفرصة لدول المنطقة دون الإقليمية والدول الحائزة للأسلحة النووية لتبادل الآراء بشأن العناصر الأساسية للمعاهدة المقبلة. ونحن نأمل أن تنشأ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى قبل عام ٢٠٠٠. وإذ ندرك أهمية الشرق الأوسط فإننا نرى أنه ينبغي أن تحول تلك المنطقة أيضا إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية؛ وإلى أن تنشأ تلك المنطقة ينبغي لجميع دول المنطقة أن تكف، على أساس متبادل، عن إنتاج أو حيازة أو امتلاك أسلحة نووية بأي طريقة كانت وأن تتعهد بالتزامات مناسبة أخرى، وتتخذ خطوات عملية في هذا الاتجاه. وبالمثل فإن منغوليا تؤيد الاقتراح بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا بحيث تعكس بطبيعة الحال الواقع القائم، على النحو الواجب.

ويرى وفدي أنه حتى لو أنشئت تلك المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فلا تزال تبقى مناطق أخرى دون إقليمية، وبعضها في أوروبا، ودول منفردة كثيرة تستطيع اختيار إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو اكتساب أشكال أخرى من مراكز المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وذلك يتوقف بالطبع على الخصائص الإقليمية ودون الإقليمية المحددة والشواغل الأمنية لهذه الدول والدول الأخرى المعنية.

وبلادي، منغوليا، مثال على ذلك. وبسبب موقعها الجغرافي، ليس لها حدود مع أي بلد سوى دولتين حائزتين للأسلحة النووية، مع كل ما ينطوي عليه هذا من حقائق وتعقيدات جغرافية سياسية، بما في ذلك أيضا سلامة منشآتهما النووية. ونظرا لأنها كانت تعتمد اعتمادا كاملا على جانب واحد في النزاع الصيني - السوفياتي، فقد انحازت إلى تلك الدولة، وشكلت في الحقيقة قاعدتها المتقدمة ضد الدولة الأخرى، وتعرضت بالتالي - وهذا منطقي - لضغوط سياسية وعسكرية ولأشكال أخرى من الضغوط من الدولة الأخرى. وكان الخطر الممكن باندلاع صراع على

السيد سليمان (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقوم بعرض ثلاثة مشاريع قرارات.

يسرني أن أقوم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.9، "حظر إلقاء النفايات المشعة". لقد تم عرض مشروع قرار مشابه للمرة الأولى خلال الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٨٨. ولقد شكك عديدون في ذلك الوقت في وجود صلة له بأعمالنا. ومع ذلك، فإن القلق الذي رافق حادثة تشيرنوبيل عام ١٩٨٦ أدى إلى قيام تعاون دولي في معالجة مواضيع نووية، بما في ذلك إدارة النفايات النووية.

وفي هذا الصدد، نرحب بما جرى في فيينا بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ من اعتماد للاتفاقية المشتركة للإدارة المأمونة للوقود المستنفذ وسلامة إدارة النفايات المشعة، مثلما أوصى به مؤتمر قمة موسكو المعني بالسلامة والأمن النوويين. لذلك نناشد جميع الدول أن توقع ومن ثم أن تصدق على هذه الاتفاقية كي تدخل حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. ونرحب أيضا بدخول اتفاقية السلامة النووية التي أبرمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيز النفاذ، وهي الاتفاقية التي تكمل وتعزز الصكوك القائمة المتعلقة بمعالجة النفايات المشعة، من قبيل اتفاقية باماكو للمنطقة الأفريقية، واتفاقية لندن لمكافحة إلقاء النفايات في البحر، واتفاقية منطقة جنوب المحيط الهادئ ومدونة الممارسات المتعلقة بالنقل الدولي عبر الحدود للنفايات المشعة، التي اعتمدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونص مشروع القرار الذي هو نفس النص في السنوات الماضية يعتمد دوما بتوافق الآراء.

ويشرفني كذلك أن أقوم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية أيضا بعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.8، "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا".

لقد أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا عام ١٩٨٦ بقرار الجمعية العامة ١٥١/٤٢ زاي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر

إن وفد بلادي ما فتئ يجري منذ صيف ١٩٩٧ مشاورات مع الدول المعنية بشأن هذه المسألة. وفي سياق تلك المشاورات، فإن الصفات المعينة المذكورة أعلاه التي تتصف بها منغوليا قد تفهمتها وأقرتها تماما جميع الجهات المعنية. ونعتقد أن ما حققناه في هذه المرحلة إنجاز كبير بحد ذاته. ومع ذلك، لا يزال يتعين علينا القيام بعمل كثير. بيد أننا متفائلون؛ ونحن نعتقد أنه بوجود هذا التفهم، وبوجود إرادة سياسية ضرورية، سنتمكن من التوصل قريبا جدا إلى وضع بعض الترتيبات التي يسعها أن تراعي الاحتياجات والمصالح الخاصة لمنغوليا، بما في ذلك تعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، والمصالح المشروعة لجارتها، ومصالح واستقرار المنطقة عموما.

وبما أننا نتمتع بعلاقات حسن الجوار مع جارتينا، نعتقد أن الترتيبات التي نضعها يمكن النظر إليها كعقد تأمين أكثر مما هي شكل من أشكال الدبلوماسية الوقائية. ومن المتوقع أن تعزز أمننا الدولي ومركزنا بوصفنا دولة خالية من الأسلحة النووية على حد سواء.

علاوة على ذلك، إذ نضع نصب أعيننا دور وأهمية جارتينا، ليس في المنطقة فحسب بل وفي العالم أيضا، نعتقد أن الترتيبات المتخذة في المستقبل يمكن أن تكون لها أهمية هائلة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. ويمكنها، بالتالي، أن تشكل في الأجل البعيد القواعد لعامل هام في تعزيز الاستقرار وإمكانية التنبؤ في هذه المنطقة دون الإقليمية، بل وأنها تشكل جزءا من شبكة إقليمية أوسع نطاقا للترتيبات المتصلة بشمال شرقي آسيا، أو آسيا الوسطى أو حتى المحفل الإقليمي التابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

ونعتقد أن بإمكان الأمم المتحدة، وإداراتها المناسبة ومراكز نزع السلاح العائدة لها، بما لديها من خبرة وفيرة، أن تضطلع بدور إيجابي في تحقيق هذا المسعى. ونحن نتطلع إلى قيام هذا التعاون. وإذ يبقي وفد بلادي في باله المرحلة المتقدمة جدا من المفاوضات بشأن مبادرة منغوليا، فقد قدم، بالتعاون مع بعض الوفود الأخرى، مشروع القرار A/C.1/53/L.10 الذي سيعرض في اللجنة في الوقت المناسب.

المتصلة بالأمن، مما يمكنهم من اكتساب الثقة في مناقشة مسائل نزع السلاح، استنادا إلى درايتهم وفهمهم، فضلا عن تمكينهم من تحسين مهاراتهم التفاوضية وهم يلمون بإجراءات وممارسات الهيئات المعنية بالتفاوض والتداول في مسائل نزع السلاح.

إن البرنامج، خلال فترة وجوده التي دامت عشرين سنة، وفر التدريب لـ ٥٠٠ موظف رسمي، معظمهم من البلدان النامية. وكثيرون منهم يحتلون اليوم مواقع مسؤولية في ميدان نزع السلاح في حكوماتهم المختلفة.

وتظهر السجلات أيضا أن بلدانا نامية عديدة تجد أن البرنامج مفيد وملائم لدبلوماسيها الشباب. بل أن هذا البرنامج يثبت بدرجة كبيرة أهميته لمجموع الأعضاء ولجدول أعمال الأمم المتحدة. ومن ثم، في ضوء أهمية البرنامج، نحن نناشد الدول الأعضاء أن تواصل تقديم ما يحتاجه البرنامج من دعم ومساعدة بغية زيادة عدد من يحصلون سنويا على زمالات التدريب إلى مستوى ولاية وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة، والدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح. وسيجعل ذلك مضمون الدورة الدراسية وتوجهها يليقان باسمها وبالمستوى الرفيع الذي اتسمت به منذ بدايتها في عام ١٩٧٩.

إن مشروع القرار يشابه أساسا مشاريع القرارات التي قدمت في السنوات الماضية. فالفقرة الثالثة من الديباجة تلاحظ مع الارتياح أن البرنامج قد وفر التدريب لعدد من الموظفين العموميين المختارين من مناطق جغرافية ممثلة في منظومة الأمم المتحدة، على تطوير دراية فنية أكبر في ميدان نزع السلاح وتفهم أفضل لشواغل المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح والأمن.

ويؤكد مشروع القرار مجددا في فقرات منطوقه المقررات ذات الصلة بالبرنامج، كما ترد في المرفق الرابع بوثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة، ويعرب عن التقدير لحكومات الدول الأعضاء، لا سيما حكومتي ألمانيا واليابان، لدعوتها للحاصلين على الزمالات في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ إلى دراسة أنشطة مختارة في ميدان نزع

١٩٨٥. ويضطلع المركز القائم في لومي بتوفير دعم كبير للمبادرات وللجهود الأخرى التي تبذلها دول أعضاء في سبيل تنفيذ تدابير لإحلال السلام والحد من الأسلحة ونزع السلاح في المنطقة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، وبتنسيق تنفيذ الأنشطة الإقليمية في أفريقيا في إطار برنامج الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ويستمر المركز، على الرغم من القيود المالية الشديدة التي يواجهها، في الاضطلاع بولايتيه عن طريق القيام بالجهود الرامية إلى تعزيز قيام أكبر من التفاهم والتنسيق فيما بين الدول الأفريقية في مجالات السلام ونزع السلاح والأمن والمشاركة فيها.

إن المركز ظل بدون مدير فعلي منذ تموز/يوليه ١٩٩٢. ومن ثم نحن نكرر دعوتنا إلى تعيين مدير متمرس يكون مستقرا في لومي ويوفر له كل الدعم اللازم لتنشيط المركز. ونناشد أيضا الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات والمؤسسات الدولية، أن تقدم تبرعات من أجل تنشيط برنامج أنشطة المركز. وفي هذا السياق نفسه، نعرب أيضا عن امتناننا لحكومتي النرويج وتوغو، وللأمم المتحدة، على مساهماتها القيّمة في دعم المركز.

ونحن على اقتناع بأن مشروع القرار هذا، كما جرت العادة بالنسبة لمشاريع القرارات المماثلة في السنوات الماضية، سيعتمد بتوافق الآراء.

وأود الآن أن أعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.29، المعنون "الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح"، باسم مقدميه التالية أسماؤهم: ألمانيا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البرازيل، بنن، الجزائر، جنوب أفريقيا، الصين، كوبا، مصر، ميانمار، النيجر، نيكاراغوا، اليابان، إضافة إلى نيجيريا.

إن سنة ١٩٩٨ توافق الذكرى السنوية العشرين لبرنامج الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. ولبرنامج زمالات التدريب أهداف شتى؛ وهي تشمل توفير خلفية عامة للدبلوماسيين الشباب في مسائل نزع السلاح والمسائل

ملتزمة كلية بنزع السلاح النووي وبواجباتها في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أوضحنا أننا عندما نقنع بالتقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف سنكفل إدراج أسلحتنا النووية المتبقية في المفاوضات المتعددة الأطراف. وقد أعربنا على نحو ملموس دوماً عن التزامنا، وقد تمثل ذلك مؤخراً جداً في التدابير المتخذة في استعراضنا للدفاع الاستراتيجي، الذي تضمن تخفيضات كبيرة في ردعنا النووي وشفافية لم يسبق لها مثيل فيه.

وعلى وجه الخصوص، أشير إلى الخصائص التالية التي اتسم بها استعراضنا: بوجه عام، ستحتفظ المملكة المتحدة بأقل من ٢٠٠ رأس حربي نووي قابل للتشغيل، مقارنة بالحد الأقصى المعلن سابقاً الذي كان يبلغ ٣٠٠ رأس حربي نووي، وستحمل غواصة ترايدنت التي تقوم بدورية الردع ٤٨ رأساً حريبياً، مقارنة بالحد الأقصى المعلن سابقاً الذي كان يبلغ ٩٦ رأساً حريبياً؛ وفي أي وقت لن تكون هناك سوى غواصة واحدة من غواصات ترايدنت الأربع التابعة لنا عاملة في دورية الردع، ولن تكون قذائف هذه الغواصة موجهة نحو أهداف وستكون بشكل روتيني معدة للإطلاق في مهلة تقاس بالأيام، مقارنة بتأهب الرد السريع خلال بضع دقائق الذي أبقى عليه خلال الحرب الباردة.

وقد قمنا أيضاً بنشر أرقام مفصلة عن مخزوناتها الدفاعية من المواد الانشطارية. ونتخذ خطوات لوضع ما يربو على ٥٠ في المائة من مخزوناتها من البلوتونيوم غير الخاضعة للضمانات تحت نظام الضمانات. وكنا قد أوضحنا منذ نيسان/أبريل ١٩٩٥ أننا قد أوقفنا إنتاج هذه المواد لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وجميع عمليات إعادة التجهيز والتخصيب في المملكة المتحدة ستجري الآن في ظل الضمانات الدولية، مما يفي بالفعل على نحو ملموس بما سيكون دون شك أحد متطلبات التحقق الرئيسية لمعاهدة الوقف الفوري لإنتاج المواد الانشطارية.

وثانياً، يرفض مشروع القرار ضمنا الخطة المتعلقة بالخطوات المقبلة نحو نزع السلاح النووي،

السلاح، مما أسهم في تحقيق الأهداف العامة للبرنامج.

ويود وفد نيجيريا أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه البالغ للأمين العام وإدارة شؤون نزع السلاح لدعمهما المستمر. ومع ذلك، لا بد من الحصول على دعم جميع الدول الأعضاء لتمكين برنامج التدريب من أن يواصل تحقيق أهدافه الهامة.

ويأمل مقدمو مشروع القرار أن يعتمد بتوافق الآراء، كما اعتمدت مشاريع القرارات المماثلة في السنوات الماضية.

السيد تاوير (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):
بادئ ذي بدء، هل لي أن أتقدم باعذار نيابة عن السفير سوتار، الذي كان يعتزم أن يتكلم بعد ظهر اليوم. وأخشى أن يكون قد أصيب بعدوى ميكروب نيويوركي قاس مما أدى - وأتمنى أن يكون ذلك على نحو مؤقت - إلى أن يفقد صوته، ومن ثم فقد طلب مني أن أتكلم نيابة عنه.

إنني أتكلم لأجيب على ممثل أيرلندا الذي عرض مشروع القرار A/C.1/53/L.48، المتعلق بوضع خطة جديدة لنزع السلاح. وعلى وجه الخصوص، لاحظنا بعناية شديدة التعديلات التي أدخلت على الصياغات السابقة لمشروع القرار. ورغم ترحيبنا بهذه التعديلات، يتعين عليّ أن أعرب عن أسفنا لأنها لا تزال أقل من أن تفي بشواغل المملكة المتحدة. ونتيجة لذلك، اضطررنا إلى أن نخلص إلى أننا لن نستطيع تأييد مشروع القرار هذا، وأنها نووي التصويت معارضين له. وقد أردنا باغتنام هذه الفرصة أن نوضح الأسباب التي تدفعنا إلى ذلك، قبل أن نضطر إلى تقديم تعليل رسمي للتصويت، أملاً في أن يقوم مقدمو مشروع القرار بإعادة النظر فيه.

وأود أن أعرض بإيجاز خمسة أمور نتحفظ عنها بوجه خاص فيما يتعلق بمشروع القرار. أولاً، في رأينا، لا يقر مشروع القرار بإعراب الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو متكرر عن التزامها بهدف نزع السلاح النووي، كما لا يقر بالخطوات العملية التي اتخذتها لتحقيق ذلك الهدف. إن المملكة المتحدة

وأخيراً، لا يعترف مشروع القرار بالخطر الذي تشكله الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وهي الدول التي لا تمتثل لالتزاماتها بموجب تلك المعاهدة.

وتظل المملكة المتحدة مستعدة لتأييد أي تدبير من شأنه أن يقدم إسهاماً عملياً في إحراز تقدم تجاه نزع السلاح النووي. وعلى الصعيد الوطني، نعتقد أننا قمنا بتحريك هام في ذلك الاتجاه. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، فإن الخطة والأولويات أصبحت واضحة بالفعل. ومشروع القرار هذا يقوض تلك الخطة ويقوض نظم عدم الانتشار. ولذا فإننا لا نستطيع تأييده، ونرجو من مقدميه أن يأخذوا هذه الملاحظات في الاعتبار.

السيدة بورجوا (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): لم أكن أعتزم أن أتكلم اليوم، ولكني أرى أنه يجب عليّ أن أورد على عرض ممثل أيرلندا لمشروع القرار المتعلق بالخطة الجديدة لنزع السلاح النووي. وقد استمعت إلى العرض بالكثير من الاهتمام بل وبدرجة من التعاطف. وقد تساءل العديد من الباحثين المرموقين والخبراء والمنظمات غير الحكومية الهامة عما يمكن فعله، بالإضافة إلى برنامج عام ١٩٩٥ وحتى البدء في المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية، للحيلولة دون فقدان قوة الدفع في الاتجاه المتسارع نحو نزع السلاح مما لاحظناه في السنوات الأخيرة.

ولذا فإنني أتفهم الأسباب الكامنة وراء مشروع القرار، ولكنه ربما جاء سابقاً لأوانه بعض الشيء أو متأخراً عنه بعض الشيء. وهناك ثلاث تساؤلات تطرأ على الذهن. أولاً، هل يقوم القول المتعلق بجوانب القصور في عملية نزع السلاح النووي على أساس سليم؟ وثانياً، هل الخطة المقترحة لنزع السلاح النووي خطة عملية؟ وثالثاً، هل جاء تقديم مشروع القرار في الوقت المناسب؟ وإجابة وفدي على التساؤلات الثلاثة هي "لا".

وهل تم تقييم جوانب القصور على نحو صحيح؟ إنني لا أعتقد ذلك، لأن ذلك يعني تجاهل التقدم الذي أحرز في خفض العام للترسانات والعديد من المراحل التي اجتازت بالفعل على الصعيد المتعدد الأطراف. فبالنسبة للأولى، لا يمكن لأحد أن ينكر أهمية العملية

وهي الخطة التي وافقت عليها بتوافق الآراء الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام ١٩٩٥، وهي واردة في وثيقة المبادئ والأهداف. ونحن لا ننك ملتزمين التزاماً قوياً بهذه الخطة ونخشى من أن إلقاءها جانبا، كما يفعل مشروع القرار، من شأنه أن يساعد على تقويض نظام عدم الانتشار الدولي. ونعتقد أن أفضل طريقة يمكننا بها إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي هي اتخاذ خطوات عملية، ولا سيما الخطوات التي حددتها مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار.

وأولى تلك الخطوات، ألا وهي إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قد تم تحقيقها. ونحن نعمل حالياً على دخولها مبكراً في حيّز النفاذ؛ وقد صادقت عليها المملكة المتحدة، وهي تتطلع إلى الدول الأخرى التي لم تفعل ذلك أن تحذو حذوها.

والخطوة التالية التي حددتها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار هي التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحن قد رحبنا بحرارة ببدء هذه المفاوضات، التي طال انتظارها، في مؤتمر نزع السلاح وملتزم بالعمل جاهدين لضمان اختتامها الناجح.

وثالثاً، يدعو مشروع القرار إلى اتخاذ تدابير درسناها بعناية على الصعيد الوطني في سياق استعراض استراتيجيتنا الدفاعية، وخلصنا إلى أنها في الوقت الراهن لا تتسق مع الاحتفاظ بحد أدنى يمكن الوثوق به من الردع النووي.

ورابعاً، نجد من المستغرب ألا يورد مشروع القرار ذكراً للتجارب النووية التي أجرتها مؤخرا الهند وباكستان - ناهيك عن أن يدينها. ومن الصعب أن نرى كيف يتوافق هذا القصور مع أحكام قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) بشأن تلك التجارب. وفي رأينا أن هذا القصور يساعد أيضاً على تقويض نظام عدم الانتشار.

الدول النووية الأخرى أعلنت أيضا عن وقفها للإنتاج. ولكن الفرق - الذي أود أن أؤكد عليه - هو أن فرنسا جازفت باعتمادها تدابير لا رجعة عنها وذلك بتفكيكها لمرافق الإنتاج، وتلك عملية جارية الآن في ماركول وبييرلات. تلك هي الحقائق.

وفيما يتعلق بالتدابير الانفرادية، لا أعتقد أن هذه اللجنة تنسى - كما لا أنسى - اسم موروروا، وهذا هو المثال الثالث الذي أضربه. اليوم موروروا - موقعنا لإجراء التجارب في المحيط الهادئ مغلق. ومن ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه من هذا العام عقدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا مؤتمرا دوليا معنيا بالحالة الإشعاعية على الجزر المرجانية بحث المجتمع الدولي فيه نتيجة الدراسة التي أجريت منذ ١٩٩٦. وانتهت الدراسة إلى أنه لم يكن هناك تأثير على صحة الإنسان أو على البيئة كنتيجة لإشعاع ناتج عن مخلفات مادة مشعة. وأود أن أبرز الطابع الاستثنائي لمبادرتنا. إن المنشآت التي أقيمت لغرض إجراء التجارب جرى تفكيكها. وعملية التفكيك كلها في موروروا وفانغاتوفا ستكتمل هذا العام. وفرنسا الآن هي الدولة النووية الوحيدة التي لم يعد لها موقع لإجراء التجارب.

في الحقيقة، إن الجهود الثنائية والانفرادية لخفض الترسانات تتناقض مع تأكيد العيوب المشار إليها ضمنا في مشروع القرار. وهذا ينطبق أيضا على الجهود المتعددة الأطراف. وأنا لست بحاجة إلى التذكير بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقّعت وصدقت عليها فرنسا والتي نريد بطبيعة الحال أن نراها نافذة. ولذلك، نأمل أن يكون ممكنا في ١٩٩٩ استعراض الحالة والإسراع بالتصديقات التي تجريها الدول التي وقّعت ولكن لم تصدق بعد، وكذلك الدول التي لم تنضم إلينا بعد في نادي الموقعين.

وعلى وجه خاص، على الصعيد المتعدد الأطراف، دخل المجتمع الدولي توا في مفاوضات بشأن صك متعدد الأطراف ضروري لمنع الانتشار ولنزع السلاح على حد سواء، معروف باسم معاهدة وقف المواد الانشطارية. وقد يكون هذا سببا لمشروع القرار. وربما لا ندرك بعد تأثير هذا التغيير - بسبب حدوئه مؤخرا جدا - والمسؤولية الثقيلة الملقاة علينا لإجراء هذه

التي دخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. حقا لا يزال تنفيذ عدد من المراحل الهامة لازما - وعلى وجه الخصوص المصادقة على ستارت الثانية وبدء المفاوضات بشأن ستارت الثالثة، وهي المفاوضات التي تبدو اليوم غير مؤكدة نوعا ما. ولكن لأن تحقيق تلك المراحل بالغ الأهمية يجب ألا نعرضها للخطر بإبداء الشكوك فيها.

وإنني من منظور أحادي الجانب قد استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة. وأعتقد أنه يمكنني أن أدلي ببيان باسم فرنسا على نفس المنوال. وسأجنب اللجنة الخوض في التفاصيل اليوم، ولكنني أعتقد أن الجهود الأحادية الجانب التي بذلتها فرنسا خلال عدد من السنوات كانت كبيرة حقا وهي تقتضي عملية استكمال مكلفة كل بضع سنوات، وهو أمر لا يمكن أن يتوقع من حكومة من الحكومات.

ومع ذلك فإن الجهود التي بذلها بلدي على نحو انفرادي قد أدت في المقام الأول إلى تقليل عدد الأسلحة النووية. ولن أسرد تاريخ هذه العملية، ولكني سأذكر الأعضاء فقط بالقرارات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية الفرنسية في عام ١٩٩٦ والتي أدت إلى إزالة العنصر البري من قوة ردعنا وتعديل العنصرين البحري والجوي بمستوى كاف - وهو أدنى مستوى ممكن. ومن المناسب أن نذكر أيضا في هذه المرحلة، ما دام الأمر قد أثير في مشروع القرار الذي عرضته أيرلندا، بأن فرنسا ليست لديها أسلحة نووية تكتيكية.

ولأن الموضوع التالي يبدو ذائع التداول، أود أن أذكر بالجهود التي بذلناها لتخفيض مستوى حالة التأهب في مختلف المراحل أثناء تطور الوضع الدولي، بدءا من عام ١٩٩٢، مع مزيد من التخفيضات اللاحقة؛ وفي الآونة الأخيرة كان بوسع رئيس الجمهورية أن يعلن أن الأسلحة النووية الفرنسية لم تعد موجهة.

وثمة مثال آخر لا يتعلق بالأسلحة ولكن بالمواد الانشطارية: ألا وهو وقف إنتاج البلوتونيوم لأغراض الأسلحة في عام ١٩٩٢، ووقف إنتاج اليورانيوم الشديد الإثراء في عام ١٩٩٦. وهذه الحقائق معلومة تماما، وربما يقال إنه لا داعي لذكرها مرة أخرى، لأن

السلاح، وهو ما تؤيده فرنسا وترى أنه ينبغي عقده في سنة ٢٠٠١، سيكون المناسبة لإعداد خطة جديدة.

أخيرا، من الطبيعي أن يريد المرء أن يفعل الأفضل ويتحرك على نحو أسرع. ومن المغربي خلق انطباع بأن هذا ممكن بفضل صياغة البعض خطة بديلة يراد بها أن تكون للأخريين. لكن إذا كان الثمن الذي ينبغي دفعه هو تدمير توافق آراء عالمي تقريبا، يصبح ذلك الثمن غالبا عندما يكون النجاح مشكوكا فيه.

السيد غوسين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): لم أنو أصلا التكلم اليوم. ولا بد أن الأعضاء سيعذروني لعدم إعدادي الملاحظات. وسأرجع إلى بعض الملاحظات التي دونتها خلال كلمتي سفيرة فرنسا وممثل المملكة المتحدة.

إنني وقد استمعت إلى ملاحظتهما بشأن مشروع القرار أتذكر شكسبير في أنهم "يعترضون كثيرا" (هاملت، الفصل الثالث، المنظر الثاني)، لأن لب عنصر مشروع القرار هو الطلب إلى كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعرب عن التزام لا لبس فيه بالقضاء السريع والتام على أسلحتها النووية وبصرف النظر عن المشقة التي حاولت بها، فإن هذه الصيغة لا تقوض أو ترفض بأي حال من الأحوال التعهد الذي قطعت على نفسها بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إنها تطلب أنه بعد ٥٠ عاما من أولى تفجيرات الأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي ندعو الدول التي تعترف جنوب أفريقيا بأنها دول حائزة للأسلحة النووية إلى "أن تعرب عن التزام لا لبس فيه بالقضاء السريع والتام على أسلحتها النووية وبالسعي دون إبطاء وبحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى القضاء على هذه الأسلحة" - وتلك صيغة من فتوى قانونية صادرة عن محكمة العدل الدولية - "لتكون بذلك قد وفئت بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (A/C.1/53/L.48، الفقرة أ).

وأنا واثق بأن ممثل المملكة المتحدة وسفيرة فرنسا سيتفقان معي على أن المادة السادسة على النحو الذي وردت به في معاهدة عدم الانتشار

المفاوضات بنجاح. إننا نمر بمرحلة جديدة تغير المفاهيم وتفسر شكوك بلدي بشأن خطة جديدة - هدف مشروع القرار - بينما لم نزرغ بعد من خطة ١٩٩٥. وإذا كان ادعاء العيوب غير قائم على أساس، فكذلك الخطة، لأنها تتجاهل الحقائق التي طرحتها، وتخلط جميع أنواع الحالات والنهج. إنها تأخذ بنجاح مفاوضات الوقف كتحصيل حاصل وهي مفاوضات بدأت بشق الأنفس، تتطلب جهودا كبيرة، سواء على الصعيد السياسي أو الصعيد التقني، لإرضاء مختلف المواقف. إنها تنطوي على حالات مختلفة، مثل التعهدات التي قطعتها على نفسها الدول النووية. ومشكلة الدول ذات القدرات النووية، سواء كانت أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أم لا. وهذه الخطة الجديدة تحاول أن توفق بين ما يسمى بالنهج الإلغائي والنهج التدريجي - الذي هو النهج الواقعي الوحيد.

ولذلك، فإن الخطة الجديدة المقترحة لا تبدو تدبيرا عمليا يمكن أن ينفذ بنجاح.

كان السؤال الثالث هو ما إذا كانت هذه المبادرة قد جاءت في وقتها. ومرة أخرى فإن رد وفد بلدي سلبي. لماذا؟ لأنه بينما المفهوم أن البلدان غير الموقّعة على معاهدة عدم الانتشار قد تتجاهل الخطة الموضوعية في ١٩٩٥، ليس من المتوقع أن يقوم الموقّعون على المعاهدة ومتبنو قرار ١٩٩٥ بتفسيرها تفسيرا خاطئا أو - وهذا أسوأ - أن يعتبروا ضمنا أنه قد مضى زمانها، بينما هي في طريقها إلى التنفيذ ومفاوضات معاهدة الوقف قد بدأت بالكاد.

لا الوقت المختار ولا الإجراء المقترح - مؤتمر بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي - صحيح. فهناك هيئات قائمة فعلا لمناقشة هذه الأمور. وبالنسبة للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عملية الاستعراض المعزز ومؤتمر عام ٢٠٠٠ سيوفران الفرصة لتقييم المنجزات الماضية، والمشاريع الراهنة والدروس التي ينبغي استخلاصها.

بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، عقد دورة رابعة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع

الأسلحة الاستراتيجية وبما توفره من إمكانية لجعلها آلية متعددة الأطراف تضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل القيام عمليا بتفكيك وتدمير الأسلحة النووية سعيا للقضاء عليها".

"وإذ تؤمن بوجود عدد من الخطوات العملية التي يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية، بل يتعيّن عليها، اتخاذها فوراً قبل أن يتم القضاء الفعلي على الترسانات النووية ويتم استحداث أنظمة التحقق اللازمة. وإذ تلاحظ في هذا الصدد بعض الخطوات المتخذة مؤخراً من جانب واحد وغيرها من الخطوات". (A/C.1/53/L.48، الفقرتان الحادية عشرة والثانية عشرة من الديباجة)

وقد أقرأ هنا "بما في ذلك الاستعراض الاستراتيجي الذي اضطلعت به المملكة المتحدة". ويمكنني أن أؤكد لممثل المملكة المتحدة أن هذا الاستعراض هو بالتحديد ما كان يدور في خلد جنوب أفريقيا على الأقل عندما وضعت هذه الصياغة.

والآن أصل إلى موضوعي الأثير - وأنا على يقين بأن هذا سيكون مثار متعة لوكيل الأمين العام - جدول أعمال معاهدة عدم الانتشار الذي يتضمن مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وجنوب أفريقيا متهمة - وهذا أمر أجده مضحكا بعض الشيء - بتجاهل وتمويه هذه المبادئ، بالرغم من حقيقة أن جنوب أفريقيا، كانت بطبيعة الحال، البلد الذي اقترح أصلاً هذه المبادئ والأهداف في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديد لها، ١٩٩٥. وأعترف إلى حد كبير بالمقترح على أنه يشكل أساساً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في نهاية المطاف في ذلك المؤتمر من أجل تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى.

ولا أرى كيف يمكن لمشروع القرار أن يقوض جدول أعمال معاهدة عدم الانتشار. وسأنظر بعين التقدير إلى توافر وضوح أكبر بشأن ذلك. فبالنسبة لجنوب أفريقيا، سيكون من غير المقبول بتاتا، وسأكون قد تجاوزت حدود تعليماتي، لو حاولت أبداً تقويض مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار، ١٩٩٥. وحقيقة الأمر هي أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب

لم يجر الوفاء بها. هذا بالتأكيد أمر لا خلاف فيه. وسأعود إلى تلك النقطة بعد قليل.

سأركّز أساساً على ملاحظات ممثل المملكة المتحدة، التي أعتقد أنها تتناول إلى حد كبير المسائل التي أثارها سفير فرنسا، عدا عنصر توقيت اقتراح خطة جديدة.

وامتلكت جنوب أفريقيا في مرحلة معيّنّة أسلحة نووية وقامت بتدميرها. وافترض أنه بالنسبة للبلدان الحائزة للأسلحة النووية فإن التوقيت قد لا يكون أبداً حسناً فعلاً، إلا أننا نعتقد أن توقيت المقترح في مشروع القرار من جانب البلدان التي ارتبطت به هو التوقيت الصحيح. وهذه إلى حد كبير مسألة فيها نظر.

وأود أن أعقّب على بعض النقاط التي أثارها ممثل المملكة المتحدة. لقد قال بأن مشروع القرار تجاهل مرارا التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأود أن أسأله: في أي موضع من مشروع القرار يجري باستمرار تجاهل التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعندما أقرأ بإمعان مشروع القرار، أجد وأعتقد أن كل شخص يقرأه بإمعان يجد أن هناك إشارة متكررة إلى التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك أول فقرة من المنطوق التي قرأتها لتوي: "لتكون بذلك قد وفّقت بالتزاماتها" - ويمكننا أن نستعيض عن "التزامات" بـ "واجبات" إذا أصر ممثل المملكة المتحدة على ذلك - "بموجب المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". وكذلك هناك في الديباجة فقرة لها نفس الصياغة إلى حد كبير.

وأثار ممثل المملكة المتحدة أيضاً نقطة مفادها أن الخطوات العملية والالتزامات للمشاركة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تجاهلها مشروع القرار. ولكن عندما ألقى نظرة على مشروع القرار أجد فقرتين في الديباجة تعالجان المسألة المحددة.

وفقرتا الديباجة هما - وآسف لأنني أطيل قليلاً:

"وإذ ترحب بما أنجزته حتى الآن وبما تعد به في المستقبل المحادثات المتعلقة بتخفيض

وكما أشرت، فإن جنوب أفريقيا وسائر الدول الأخرى التي قدمت مشروع القرار هذا شاركت وطرحت بقوة وجهات نظرها بشأن التجارب النووية الهندية والباكستانية. وفي مشروع القرار هذا لا نتصدى بالتحديد لحالة الهند وباكستان فقط، بل لحالة إسرائيل أيضا، وهي الدول الثلاث ذات القدرات النووية التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإنما نطلب إليها:

"أن تسعى بوضوح وبإلحاح إلى عكس اتجاه عملية تطوير الأسلحة النووية ونشرها وإلى العدول عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تقويض السلم والأمن على الصعيد الإقليمي والدولي وجهود المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية". (المرجع السابق، الفقرة ٧)

فأي بيان يمكن أن يكون أقوى من ذلك؟ ربما الفقرة التالية، ونصها:

"تطلب إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك بدون شرط أو إبطاء وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة الناشئة عن انضمامها إلى هذا الصك". (المرجع السابق، الفقرة ٨)

وأسأل مرة أخرى، أي شيء يمكن أن يكون أقوى من ذلك، ربما باستثناء الفقرة الثانية من المنطوق التي ترد بعد ذلك، ونصها:

"تطلب إلى الدول التي لم توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك بدون شرط أو إبطاء وأن تلتزم بوقف للتجارب النووية ريثما تدخل المعاهدة حيّز النفاذ". (المرجع السابق، الفقرة ١٠)

فالاتهام الذي وجّه إلينا ليس له أساس على الإطلاق.

وأننتقل الآن إلى التأكيد بأن مشروع القرار لا يعترف بالتهديد الذي تشكّله الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار جراء عدم امتثالها لالتزاماتها.

النووية، التي تمثّل العنصر الأول في جدول الأعمال هذا، قد أبرمت؛ ما لم يقترح، بطبيعة الحال، أن محتوى تلك المعاهدة التي تم التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح لم يكن شاملا وأن المطلوب إجراء مزيد من المفاوضات في إطار ذلك البند الخاص من جدول الأعمال.

والنقطة الثانية المتعلقة بالمواد الانشطارية التي أثيرت في جدول الأعمال ذاك قد تمّت الموافقة عليها. وجنوب أفريقيا، شأنها شأن المشاركين الآخرين في مشروع القرار هذا وهم أعضاء في مؤتمر نزع السلاح، رحبت باتفاق المفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية الذي تم التوصل إليه في مؤتمر نزع السلاح هذا العام. وسنؤيد عودة تلك المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في العام القادم. وهذا التزام سبق لجنوب أفريقيا أن قطعتة على نفسها.

ولم تعد هناك أية عناصر أخرى حُدّدت بصورة معينة في قرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، بشأن المبادئ والأهداف. ولذا، فإن مشروع القرار هذا، لا يمكن النظر إليه، في رأينا، بأية طريقة على أنه يقوض جدول الأعمال. والواقع أنه، وكما ذكر زميلي من أيرلندا، يعزز جدول الأعمال من خلال الدعوة إلى مواصلة المفاوضات بشأن المواد الانشطارية وإبرامها بسرعة وكذلك التصدي لمسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان: ما يضحكني بالتأكيد لدى إثارة هذه المسألة، وبخاصة عندما تُثار في سياق جنوب أفريقيا، هو أن جنوب أفريقيا في كل محفل تشارك فيه انضمت إلى الذين أعربوا عن رأي سلمي بشأن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان، وعلى خلاف بعض البلدان الأخرى التي تكلمت في هذه المناقشة، والتي في آخر تعبير من جانب المجتمع الدولي في المؤتمر العام الذي عقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية، امتنعت عن التصويت على مشروع قرار ذي صلة بالموضوع. وصوتت جنوب أفريقيا بالتأييد.

ممثّل فرنسا أبلغنا أن مشروع القرار يقوض أساس الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وكما أفهم فإن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لم تعقد وثمة مشاكل خطيرة حول الاتفاق على جدول أعمالها وصعوبات حول استنساب أو حسن توقيت تلك الدورة الاستثنائية الرابعة. فكيف يمكن تقويض شيء لا وجود له؟ وعندما ننظر إلى المسألة من منظوري الذي ربما كان ديكارتيا/أمريكيًا لاتينيا، لا نجد كثيرًا من المنطق في هذا الجدول. وبهذا الشرط فإن وفدي يتفق مع العرض المدعم بشكل جيد بالأدلة الذي قدمه وفد جنوب أفريقيا فيما يتعلق بمشروع القرار المطروح.

ونحن ننظر إلى اللب المفاهيمي الأساسي للنص. فكيف لا نتفق معه؟ إنه يتمشى جملة وتفصيلاً مع صكوك القانون الدولي ذات الصلة - ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واحد منها. ولقد واجه بلدي بعض الصعوبة في التوقيع والتصديق عليها؛ ولكننا فعلنا ذلك يقيناً منا أننا نتحرك في الاتجاه الصحيح، ورغم أنها تجسد مستوى التمييز الذي يتناول به الكثيرون هذه القضية. ولكنها مع هذا التحفظ تؤدي المهمة التي وضعت من أجلها.

فكيف يمكن حينئذ أن يقوض ذلك شيئاً هو في الواقع يعززه؟ ثم إن المرء لا يمكن أن يعتبر استمرار إضفاء الشرعية على إمكانية أن تلجأ دول بعينها إلى الخيار النووي ولا تعطى لغيرها. إن عولمة العالم وفرط اعتماد بلداننا في هذه الأيام بعضها على بعض، والطابع غير التقليدي بالضرورة الذي تتسم به التهديدات الحالية ضد دولنا، تفضي كلها إلى وضع جدول أعمال دولي جديد تماماً، ومن الواضح جلياً - وتلك حقيقة أو كدها - أنه لا مكان في جدول الأعمال هذا لاستخدام أو حيازة الأسلحة النووية.

وأنا واثق أن جميع الوفود هنا تعزز بحرصها على القانون الدولي وعلى وضع إطار من القرارات المتعلقة بنزع السلاح النووي، ولذا فإن استنتاجات محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في عام ١٩٩٦،

لقد حضرت جميع دورات الهيئة التحضيرية ومؤتمر الاستعراض، والطريقة التي أذكرها هي أن الوفود التي شاركت في وضع مشروع القرار شاركت جميعها في البيانات والتدابير الأخرى التي تناولت المسائل المنبثقة عن هذه المسألة بعينها. وقد يكون رأيي أن فحوى مشروع القرار بكاملها التي تقترح ضرورة وضع خطة جديدة لنزع السلاح، تتمثل في التصدي لتلك المسألة بالتحديد. وإننا نحاول التوصل إلى خطة لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وهو العالم الذي لا تعود فيه الأسلحة النووية مملوكة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لا تزال تقف خارج المعايير الدولية، أو أية دولة لا تمتثل لأية التزامات سواء في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو أي اتفاق آخر.

إن مشروع القرار والإعلان الذي نشأ عنه المشروع محاولتان من حكومات يظن عادة أنها في معسكر الوسط بالنسبة لقضية نزع السلاح النووي، بقصد إعطاء رؤية لما هو مطلوب لبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. فلقد تقدمت تلك الحكومات باقتراح بشأن الحاجة إلى جدول أعمال جديد على أساس أن هناك نقصاً شديداً في المواد المتعلقة بتلك القضية. ولكن في حين قدمت مقترحات كثيرة في محافل جمعة لم يكن ثمة مكان تجتمع فيه كل المقترحات، كما يحدث هنا في الجمعية العامة، ويتمكن فيه أعضاء المجتمع الدولي من التعبير عن أنفسهم بشأن تلك القضية.

وليس المقصود بمشروع القرار إضعاف غيره أو توجيه انتقاد أو تهديد. بل المقصود هو توحيد البلدان المعتدلة حول ضرورة وضع جدول أعمال واقعي ومعتدل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. فذلك التزام قطعنا جميعاً على أنفسنا - الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء - في معاهدة عدم الانتشار التي نتمسك بها اليوم.

السيد غونزاليز (شيلي) (تكلم بالاسبانية): بالإشارة إلى مشروع القرار الذي نحن بصددده أود أن أبدأ بإعلان جهلي - أو سوء إعلامي من الأمانة العامة - لأن

ولو حللنا فقرات المنطوق يمكننا القول إنها بريئة ولا ضرر منها فهي لا تقدم سوى التأكيد والنصح والحض، فليس ثمة رابط قانوني أو ولاية ملزمة أو التزام إجباري مفروض على الدول، ولكننا نحث على مواصلة العمل لوضع جدول أعمال للأمن الدولي لجميع الدول وفي كل الأوقات. وفي هذا السياق نرى أن الفقرة ١٤ من المنطوق تبين بشكل ملائم أو كاف الحاجة إلى تكملة للجهود المبذولة في أحد المجالات الهامة جدا في العلاقات الدولية. ولا نستطيع الخوض في هذه الدوامة، بل دعوني أقول، هذا النزيف، من مشاريع القرارات التي يعاد فيها تشكيل موضوع نزاع السلاح النووي بأسلوب ما، أو يتم التأكيد عليه بقدر غير كاف دون عقد أي نوع من المؤتمرات الدولية يمكننا فيه الاتفاق على أهمية أو عدم أهمية نزاع السلاح النووي، وأهمية أو عدم أهمية إعطاء بعض البلدان الحق لنفسها في حيازة الأسلحة النووية رغم فتوى محكمة العدل الدولية. ونحن نرى أن مؤتمرا دوليا من هذا القبيل يساعدنا بصورة واضحة ومطردة على تحقيق المزيد من الأهداف الموضوعية كلها بغية تعزيز الأمن الدولي.

ولذا نرى أن مشروع القرار له مغزاه في جملته ويتمشى تماما مع الواقع ومع الأوضاع الدولية الجديدة المتميزة بالتعاون الدولي. ثم إنه يتمشى مع الصكوك القانونية الدولية القائمة ويعززها، ويعمل في الوقت نفسه على إزالة بعض من الشكوك ويعطي زخما للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي كثيرا ما يشار إليها، والتي تظل في هذا الوقت، كما نعلم جميعا في هذه القاعة، واقعا فعليا.

وأختتم كلمتي بملاحظة شخصية. إنني أعرب عن امتناني لكم، سيادة الرئيس، لإشارتكم إلى شخصي بصفتي ممثلا لشيلي بدلا من ذكر اسمي أو لقبتي.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): على غرار ممثل جنوب أفريقيا، لم أكن أنوي أن أتكلم بعد ظهر هذا اليوم بشأن أي من مشاريع القرارات طالما أننا كنا نفهم أنها قيد العرض. ومع ذلك، وعقب الملاحظات التي أدلى بها ممثل المملكة المتحدة وسفير فرنسا

تبنينا إلى التزامنا بإجراء مفاوضات بشأن هذا الموضوع بحسن نية.

فإحدى فقرات الديباجة تشير بشكل أساسي إلى أننا يجب ألا ندخل إلى الألفية الثالثة - وهذا شيء مضحك، لأننا جميعا نتحدث وكأن كل شيء سيتغير في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - ونحن نتوقع أن بعض البلدان تعطي لنفسها حقا في أن تنظر في الاحتفاظ بالأسلحة النووية لفترة زمنية غير محددة. وواضح أن هذه السياسة موجودة وإن كانت ضمنية، ولكنها غير شرعية. وإذا ما أرجعنا النظر إلى ما ينبغي أن يكون اختصاصنا الطبيعي والأساسي، نجد أنه مع ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وإذا ما نظرنا إلى الصلاحيات الضمنية المؤكدة والمعاد تأكيدها في المادة ١ من الفصل الأول، "مقاصد الهيئة ومبادئها" نجد الميثاق يتحدث عن حفظ السلم الدولي. وإذا ما حلل المرء الميثاق فإنه يجد دائما الربط بين السلم والأمن. وأعتقد أنني على حق حين أقول إن المرء لن يجد كلمة "سلم" دون أن يجد معها كلمة "أمن".

وواضح أن حيازة الأسلحة النووية تفتح الطريق أمام قدر كبير من عدم اليقين وعدم الأمن، وخاصة بالنسبة للبلدان غير الحائزة لهذه الأسلحة. فإذا كان لنا لهذا السبب أن نحلل الميثاق وأن نضطلع بتفسير له فسنصل بالتأكيد إلى استنتاج أننا لا نلتزم بأحكامه ومبادئه ولا بالأمثلة التي توضح أهم مواده الأساسية، كالفقرة ٤ من المادة ٢ التي تحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، حيث أن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ذكرت في المادة ٥٣، إن لم أكن مخطئا، أن ذلك حق قطعي، مما يعني أنه شيء لا يمس ولا يمكن التحايل عليه، لأنه يعني الحفاظ على وجود البشرية. وواضح أن المصالح الأساسية للبشرية لاتحمى عن طريق حيازة الأسلحة النووية.

وهذه تكاد أن تكون حالة متطرفة. فحيازة الأسلحة النووية بإيجادها قدرا هائلا من انعدام الأمن وانعدام اليقين، إنما تخلق حالة من التوتر تؤدي إلى المواجهة وربما تفتح الباب أمام احتمال التهديد باستعمال القوة.

وجهاً نظرتنا الخاصة بنا. ولقد درسنا مشروع القرار - أقله الصيغة السابقة - وأبدينا إلى مقدميه ملاحظات محددة. وتسنى لهم أن يأخذوا ببعضها، ولكن ليس بعدد كبير منها، وما زالت لدينا مشاكل فيما يتعلق بمشروع القرار سأذكرها بإيجاز.

ففي رأينا هناك ثلاثة أشياء رئيسية حذفنا من نص مشروع القرار. أولاً، ليس ثمة إشارة إلى مبادئ مكافحة الحروب النووية وهي مبادئ تؤيدها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، مبادئ تشدد على استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمال القوة حتى ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية وفي ظل ظروف تكتنفها الشكوك. وهذا الاحتفاظ التعسفي بحق استعمال الأسلحة النووية يشكل أكبر خطر ينجم عن استعمالها في العالم اليوم.

وثانياً، إن مشروع القرار لا يتضمن أية إشارة إلى التطورات الخطيرة الجارية في ميادين عسكرية الفضاء الخارجي، والأسلحة المضادة للسواتل، وتطوير واحتمال نشر نظم القذائف الدفاعية الميدانية. ومن المحتمل أن تقوض هذه التطورات العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وأن تفضي إلى دورة جديدة في سباق التسلح النووي. وهذه مسألة تستدعي حذراً عاجلاً على تطوير نظم القذائف الدفاعية الميدانية والنظم المضادة للسواتل.

وثالثاً، ليس هناك إشارة في مشروع القرار إلى مسألة مراقبة المخزونات الهائلة من المواد الانشطارية التي يملكها حالياً عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولقد وردتنا تقارير تفيد أن هذه المخزونات يمكن أن تقع في أيدي أئمة. أو يمكن أن تستعمل لأغراض الانتشار النووي. بيد أن مشروع القرار، حتى في الفقرة التي تعنى بمعاهدة المواد الانشطارية، لا يأتي خاصة على ذكر الحاجة إلى وجود مراقبة وإدارة دولية على هذه المخزونات الكبيرة من المواد الانشطارية. فهذه ثلاثة أشياء رئيسية لاحظنا أنها حذفت.

ولدينا بعض الملاحظات المحددة بشأن مشروع القرار فيما يتعلق ببعض المفاهيم، مثل مفهوم الدول القادرة على حيازة أسلحة نووية. هذه الإشارة غير

بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.48 وبيان العرض الذي أدلى به ممثل أيرلندا، يبدو أننا دخلنا في مناقشة موضوعية لجدول الأعمال الجديد المقترح لنزع السلاح النووي.

لقد سيقت إشارات أيضاً في هذا السياق إلى التجارب النووية التي أجرتها الهند ومن ثم باكستان. وأود إذن أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن بعض وجهات النظر الأولية بشأن مشروع القرار هذا وبشأن بعض الملاحظات التي أدلى بها هنا بعد ظهر هذا اليوم.

أولاً، إن باكستان تعرب عن تأييدها وتشجيعها للمسعى التي تقوم بها البلدان الثمانية في محاولة منها لتعزيز توافق الآراء بشأن عملية نزع السلاح النووي المعاد تنشيطها على الصعيد الثنائية والإقليمية والدولية. وهذا مسعى يستحق بذله في ظل الظروف الدولية الراهنة.

وباكستان، من جهتها، تعيد تقييم مشروع القرار ومضمونه من وجهة نظر تطابقه مع توافق الآراء الذي توصل إليه المجتمع الدولي في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي أعطت أقصى الأولوية لتحقيق نزع السلاح النووي. وذكّر هنا، وأعتقد أن زميلي ممثلي شيلي وجنوب أفريقيا ذكرا هذا، أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أوجز جدول أعمال مختصراً جداً - في الواقع جدول أعمال لا يظهر توافقاً كاملاً في الآراء على الصعيد الدولي، حيث أن بعض البلدان كبلادي بالذات لم تكن طرفاً فيه. وبأية حال، فإن جدول الأعمال ذلك استنفذ فعلياً.

والنقطة الثالثة في جدول الأعمال ذلك، التي تتكلم عن تدابير نزع السلاح النووي، يتعين توضيحها وتوصيفها الآن. ونعتبر أن مشروع القرار هذا، فضلاً عن مشاريع قرارات أخرى تتعلق بنزع السلاح النووي تم تقديمها هنا، يرمي إلى محاولة توضيح ما يمكن للمجتمع الدولي أو ما ينبغي له أن يفعله بغية تعزيز أهداف نزع السلاح النووي.

التطورات الأخيرة في جنوب آسيا. وقد أظهرت تلك التطورات ضرورة توحيد الجهود الدولية للحيلولة دون انهيار نظام عدم الانتشار ولتوطيد أسسه بطريقة تمكن من تحقيق أهدافه، وأهمها القضاء السريع والكامل على جميع الأسلحة النووية.

كيف يمكننا أن نعمل في المجتمع الدولي من أجل تحقيق ذلك؟ في رأيي، الطريقة الوحيدة هي العمل مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتشديد نظام معاهدة عدم الانتشار النووي عليها، ومطابقتها بالالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والعمل باجتهد في معاهدة الوقف الفوري لإنتاج المواد الانشطارية. هل بوسعنا أن ننسى الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للقدرة النووية ونحاول تجاهل آخر التطورات، وهو ما من شأنه تقويض معاهدة عدم الانتشار وكل جهودنا في ميدان نزع السلاح، أم ينبغي لنا أن نسعى إلى التحلي برؤية موحدة في معالجة هذه المشاكل؟

ولن ينكر أحد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تبذل جهودا في ميدان نزع السلاح النووي. ومشروع القرار نفسه في بعض فقراته يثني على الجهود التي تبذل في إطار معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها والجهود الأخرى التي تبذل في هذا الصدد. إلا أن هذه الجهود لا تكفي لإظهار الالتزام الذي أعلنته الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا بد من التشديد على ذلك الالتزام ومطالبة الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تفضل المزيد وأن تعمل بهمة أكبر صوب القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، يتطرق مشروع القرار بالقدر نفسه إلى الدول الحائزة للقدرة النووية. وهو يركز أيضا على ضرورة التزامها بمعاهدة عدم الانتشار وبمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وضرورة دخولها في مفاوضات معاهدة الوقف الفوري لإنتاج المواد الانشطارية. وهذه كلها خطوات تتخذ في موازاة الخطوات التي يتخذها المجتمع الدولي صوب نزع السلاح النووي وهي تؤدي، في التحليل النهائي، إلى الحفاظ على مصداقية نظام عدم الانتشار بتنشيط تدابير نزع السلاح النووي.

دقيقة، وإذا أريد لجدول الأعمال الجديد النجاح من المستصوب توخي قدر أكبر من الدقة وتحديد ما هو متوقع من كل دولة في عملية نزع السلاح النووي. ونحن نقترح على مقدمي مشروع القرار إجراء بعض التغييرات عليه. ويقال لنا بأنهم مستعدون لإجراء المزيد من المشاورات والمفاوضات، ويسر وفد بلدي بالغ السرور أن يشارك في هذه المشاورات بغية أن نرى إذا كان بإمكاننا التصدي لبعض المشاكل التي حددناها والتغلب عليها كي نشعر بمزيد من الارتياح إزاء مشروع القرار A/C.1/53/L.48 الذي نُؤيد دوافعه تمام التأييد.

وفي الختام، أود أن أثير نقطة أشار إليها ممثل المملكة المتحدة وأجاب عليها زميلي من جنوب أفريقيا - وهي مسألة أهمية التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. ولا أدعي أن هذه مسألة غير هامة، إلا أنني أود أن أشير إلى أن المجتمع الدولي قد تناولها بالبحث، وأنا قلقون إزاء أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تسعى إلى استخدام هذه المسألة وإلى التركيز عليها على نحو مبالغ فيه في عدة محافل دولية بغية تحويل انتباه المجتمع الدولي عن المشاكل الحقيقية في الميدان النووي - وهي مشاكل خطر استعمال الأسلحة النووية ووجود أكثر من ٢٥ ٠٠٠ سلاح نووي لدى بعض الدول وأن هذه الأسلحة في حالة تأهب تام. إن هذه المشاكل والتطورات الأخرى في الميدان النووي أخطر في أثرها العالمي من التجارب التي أجريت في جنوب آسيا. ونحن على استعداد لتناول تلك المسألة بطريقة بناءة، وأمل أن يتناولها الآخرون الذين تكلموا بشأن هذه المسألة بطريقة بناءة وليس للإدانة. وسنكون على استعداد لتناول تلك المسألة بذلك المنظور. ولكن يجب ألا تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بصرف أنظار المجتمع الدولي عن المشكلة الحقيقية في الميدان النووي، ألا وهي فشلها في الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي. وهذا أمر لا يجب أن نسمح بحدوثه في هذه الدورة. وأحث جميع المعنيين بإيلاء أولوية قصوى لهذه المسألة.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): إن إعلان الدول الثمان ومشروع القرار الذي قدمته اليوم أيرلندا محاولة لتهدئة قلق المجتمع الدولي البالغ إزاء

وقبل أن أتطرق إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اسمحوا لي أن أقول إن البرازيل - وأعتقد كذلك بعض البلدان الأخرى التي تخلت عن الخيار النووي - كثيرا ما تنصب عليها المناشآت بأن تنضم إلى المعاهدة. والحجة المقدمة هي أن تأييدنا سيدعم أفضل ما يعرف من نظام لعدم الإلتشار ونزع السلاح تم إنجازه على الإطلاق. وقد ظللنا عدة سنين محجمين عن قبول المنطق المعروض علينا بأن اتفاقا منصفا قد أبرم قبل ٣٠ سنة بأن تظل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ذلك الحال، بينما تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية التسليح النووي بحسن نية. ونحن نعترف بالجهود التي بذلتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في سبيل نزع السلاح، إلا أن التزاماتها تجاه القضاء على الأسلحة النووية لا تزال بحاجة إلى المتابعة الجدية، وبالطبع لا تزال بحاجة إلى التحقق منها.

وهذا يقودنا إلى سؤال آخر: ما الذي يجعل البلدان جد مختلفة حتى أن بعضها، وهي البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية، يجب أن يجري التحقق من التزاماتها بعدم الانتشار بينما تتوقع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن يقبل منها إعلانها عن نزع السلاح كبرهان حقيقي دون رقابة مناسبة من المجتمع الدولي؟ هذا ما يصعب فهمه.

وعندما انضمت حكومتي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كنا مقتنعين بأن ذلك سيزيد من مصداقية المعاهدة ويعزز عوامل اعتمادنا للمشاركة في المناقشة بشأن نزع السلاح النووي والسعي إلى تحقيقه. وعندما صادق مجلس الشيوخ البرازيلي على معاهدة عدم الانتشار أعطى توجيهات للإدارة بأن تسعى في المطالبة بالجزء الآخر من الاتفاق الذي عقد قبل ٣٠ سنة: وهو القضاء على الأسلحة النووية، الذي لم يتحقق بعد.

هذه هي بعض الأسباب العديدة وراء قرار حكومتي بأن تشارك البلدان الأخرى في الإعلان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية". وذلك هو السبب في أننا شاركنا في تقديم مشروع القرار A/C.1/53/L.48. ونحن لدينا تعليمات بأن نظل نسعى وسنظل نسعى إلى تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي.

ومن الجوانب الأخرى الهامة جدا التي يتناولها مشروع القرار هذا التأكيدات الأمنية التي اكتسبت أهمية أكبر، لا سيما في الظروف الراهنة، والتي تقتضي أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية تأكيدات أكثر فعالية من شأنها أن تساعد في تثبيت الصورة عند تناول مسائل نزع السلاح النووي.

وأخيرا، فإن الخطة الجديدة ليست موجهة ضد أي شخص أو ضد معاهدة عدم الانتشار. بل على العكس من ذلك، فهي تحاول تدعيم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي تسعى إلى التنفيذ الكامل للمقررات الثلاثة والقرار التي اتخذها مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها. وهي تسعى إلى تعزيز نظام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهي تسعى إلى جعل المناقشات في مفاوضات المواد الانشطارية، التي ستجري في جنيف، أكثر جدوى وإثمارا، وتؤدي في نهاية المطاف، وأمل أن يكون ذلك سريعا، إلى إنشاء نظام كامل وفعال ومتكامل يقوم على القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

السيد فليسيو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): لم يكن وفدي يعتزم أن يدلي ببيان في هذه المناقشة، ولكنه يشعر بأنه مضطر لأن يفعل ذلك نظرا لرد الفعل القوي وغير المتوقع إلى حد ما من بعض الدول النووية فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/53/L.48، "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة".

وإذ تبدو هذه الجلسة جلسة لإثارة التساؤلات، فإنني أود أن أتساءل بدوري. ولكن الفرق هو أنني سأحاول أيضا إعطاء توضيح. والسؤال هو: لم لم يكن متوقعا رد الفعل هذا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية؟ لأن رد فعلها يتعارض مع التعهدات التعاقدية التي دخلت فيها بحرية؛ وعلاوة على ذلك، فهو أيضا يناقض المنطق والفتوى الصريحة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية ومؤداها أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسعى بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى القضاء النهائي على السلاح النووي.

يمكن نقد الإسقاطات، وخاصة عندما تتعلق بأحداث في الماضي، في مشروع قرار يستشرف المستقبل، ويقترح خطة جديدة - وليس مجهودا ارتجاعيا وإنما مجهودا مستقبلي.

ومن المحتمل جدا أن يكون ممثل المملكة المتحدة مصيبا في حديثه. ونحن ربما ندعو إلى تدابير لا تتسق مع عقائد الردع. ووفدي قطعاً يأمل في أن يكون قيامه بهذا العمل بدافع من أنه مقتنع بأن عقائد الردع لم يعد لها معنى في هذا اليوم وهذا العصر وليس لها ما يبررها، على الرغم من أن هناك جهودا جديدة تبذل كل يوم لإيجاد سبل لتبريرها.

وممثل باكستان، الذي يقف في الطرف من طائفة الآراء التي استمعنا إليها، يجد أيضا ثلاث عيوب في مشروع القرار في باب الإسقاط. ونحن لن نشير إلى عسكرة الفضاء الخارجي، التي يغطيها مشروع قرار آخر، أو إلى عقائد الردع، التي تتعارض مباشرة مع ما أيده ممثل المملكة المتحدة، وليست هناك إشارة إلى مخزونات المواد الانشطارية. ولكن في الفقرة ١٢ من المنطوق هناك استنساخ أمين لما كان سيقوله مؤتمر نزع السلاح. وفي الحديث عن الفقرة ١٢ من المنطوق أود أن أشير إلى أن هناك خطأ في النسخة الانكليزية من المشروع A/C.1/53/L.48. وهو أن فقرات المنطوق تفتقر إلى الترقيم. والنسختان الاسبانية والفرنسية مرقمتان ولكن الانكليزية ليست مرقمة على هذا النحو.

والفقرة ١٢ من المنطوق، بالنسبة للممثلين الذين لديهم نص انكليزي، هي التي تشير إلى المواد الانشطارية فيما يتعلق بالمقرر المتخذ في مؤتمر نزع السلاح.

مرة أخرى، ولصالح تلك الوفود، أود أن أقول إن هناك ٢١ فقرة في جزء المنطوق. إنه واحد من أطول مشاريع القرارات، لكن إذا كانت لا تزال هناك عناصر مغفلة فإننا - نحن مقدمي مشروع القرار - مستعدون لمراعاة أية عناصر إضافية وسنكون مسرورين جدا لإدراج أية عناصر معقولة موجهة نحو المستقبل لا موجهة نحو الماضي. وإذا ما كان لنا أن ننظر الماضي يمكننا أن نرجع إلى عام ١٩٤٦، ولكنني أعتقد أن هذا لن يكون مفيدا جدا.

ونحن كممثلين للحكومات يجب علينا أن نكون قادرين على التعبير عن رغبة مجتمعاتنا. وإني أقترح بتواضع على ممثلي البلدان الحائزة للأسلحة النووية الذين أدلوا ببيانات في هذه الجلسة أن يعبروا عن رغبة مجتمعاتهم، والتي من الواضح أنها تتجه أكثر فأكثر ضد الأسلحة النووية.

وقد اتخذ المجتمع البرازيلي بالفعل قراره فيما يتعلق بغرض البرنامج الوطني النووي. وينص دستورنا على ألا تستخدم الطاقة النووية إلا للأغراض السلمية. والالتزامات الدولية التي دخلت فيها البرازيل بحسن نية، والتي نعتزم مواصلتها، تذهب في نفس الاتجاه. وظللنا نعمل بطريقة متسقة في هذا المجال بألا نطلب من الآخرين وألا نتوقع منهم الوفاء بالتزامات نحن أنفسنا غير مستعدين للوفاء بها.

السيد دي إكازا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): إني ممتن للتعليقات التي أدلي بها بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.48. ونتمنى لسفير المملكة المتحدة الشفاء العاجل.

إن مشروع القرار A/C.1/53/L.48، بصفة أساسية، يحتوي على الكثير من عيوب الإسقاط. وكما قال ممثل المملكة المتحدة للجنة، هناك أربعة إسقاطات. فهو لا يعترف بالجهود الأحادية الطرف والمتعددة الأطراف التي بذلت بالفعل تجاه نزع السلاح. ولا يعترف بالخطوة التالية في البرنامج المعتمد في عام ١٩٩٥. ولا يذكر التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان. وأخيرا، فإنه لا يتضمن إشارة إلى المخاطر الكامنة في مثل هذه التجارب من منظور نظام عدم الانتشار الدولي.

وهذه أربعة إسقاطات من العيوب الخمسة التي وجدها ممثل المملكة المتحدة في مشروع القرار. والعيوب الخماس ليس إسقاطا، ولكنه يتمثل في أن مشروع القرار يدعو إلى اتخاذ تدابير لا تتسق مع توفير الحد الأدنى من الردع الموثوق به.

وإني لأتساءل ما إذا لم يكن هذا في الواقع هو الاعتراض الحقيقي الوحيد على مشروع القرار. فكيف

تدابير تجعل من نظريات الردع نظريات بطل استعمالها. وسيكون هذا وضعاً واقعياً.

هل عرض مشروع القرار جاء في الوقت المناسب؟ هل هذا هو الوقت المناسب أم لا؟ نحن نعتقد أن نظام عدم الانتشار الدولي محل شك إلى حد كبير. إننا نشهد شروخاً في بنائه وهذه المبادرة ليست محاولة للتقويض بل للدعم. وهذه المبادرة لم تحدث تلك الشروخ.

ما هو نظام عدم الانتشار اليوم؟ إنه معاهدات ومناطق خالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمقررات المتخذة في ١٩٩٥ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

فعلى أي أساس يرتكز؟ إنه يرتكز على بعض الفرضيات الأساسية جداً. الفرضية الأولى أن الالتزامات المقطوعة ستحترم بحسن نية. الفرضية الثانية هي أن النظام مصمم ليكون عالمياً. هذا العام شهدنا أحداثاً وضعت هاتين الفرضيتين موضع الشك. ومساءلة ما إذا كانت الالتزامات قد احترمت بحسن نية محل شك كبير. ويكفي أن نقرأ محاضر مؤتمر نزع السلاح ومحاضر اجتماعات هذه اللجنة. هناك قدر كبير من الشك بشأن الطريقة التي أدت بها هذه الالتزامات وأنا لا أشير إلى المادة السادسة فقط.

أما بالنسبة للعالمية، فلا غنى عنها لمعاهدة عدم الانتشار، كما هو الحال بالنسبة لمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بل حتى للمقررات التي اتخذناها في ١٩٩٥. وإمكانية تحقيق تلك العالمية محل شك كبير نتيجة الأحداث التي وقعت هذا العام. ولهذا من اللازم والمهم تعزيز نظام عدم الانتشار. وأفضل شيء نفعله لبلوغ تلك الغاية هو أن نحاول جميعاً رسم خطة جديدة لنزع السلاح النووي. وعلينا ألا ننسى أن نظام عدم الانتشار ما هو إلا خطوة أولى، ولكنها خطوة ضرورية لا غنى عنها نحو نزع السلاح. ولا يمكن لنظام عدم الانتشار أن ينعم بالتوازن وأن يكون له معنى إلا بالفهم الواضح بأن نزع السلاح النووي هو شيء يمكن بلوغه.

ولما كنت دائماً أكبر الروح الديكارتية، فقد سرني البيان الذي أدلت به السفيرة الفرنسية. لقد سألت ثلاثة أسئلة من عندها. وهكذا فعل وفد بلدي عندما بدأنا في حزيران/يونيه الممارسة المتعلقة بهذه المبادرة. هل القلق بشأن عدم إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح النووي له ما يبرره أم لا؟ نعم. إننا لم نشهد أية أوجه تقدم. بل على العكس، شهدنا فشلاً. واللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار فشلت. وشهدنا عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح نحو عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. شهدنا أن معاهدة حاسمة، معاهدة لزيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية "ستارت ٢" التي وقّعت منذ حوالي عامين، لا تزال في انتظار التصديق.

ولهذا فإن قلقنا بشأن معدل التقدم المحرز والأهمية المتعلقة على نزع السلاح النووي قلق معقول جداً. وعلى وجه الخصوص في ضوء البيانات التي استمعنا إليها اليوم والتي أخبرتنا الدول النووية فيها بالفاظ منتقاة بعناية - كما تفعل دائماً عندما تتكلم عن التزامها بنزع السلاح النووي. ولم أسمع في أي وقت من الأوقات أن التزاماً ثابتاً بعالم خال من الأسلحة النووية وبقضاء تام على الترسانات النووية وشيك الحدوث. لم أسمع شيئاً عن هذا.

وهذا لا يزال موقف وفد بلدي ولذلك نحن نشارك في هذه المبادرة. وإذا لم يلتزم التزاماً ثابتاً بالاستئصال التام للأسلحة النووية، وبالعالم خال تماماً من الأسلحة النووية، فإن نظريات ومذاهب الردع النووي لن تتغير، كما لن يتغير أيضاً الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في التخطيط الاستراتيجي أو دفاع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وسنكون متخذين خطوات ومحربين تقدماً ليست لهما أهمية كبيرة.

إن مقدمي مشروع القرار يعتقدون هذا، والمنظمات غير الحكومية تعتقد هذا، والرأي العام العالمي حتى في الدول الحائزة للأسلحة النووية يتخذ هذا الموقف أيضاً. إننا لسنا وحدنا. هل الخطة غير واقعية؟ نحن نأمل أن تكون واقعية. ونعتقد أنها نشطة، وإيجابية ومستقبلية، ونأمل أن تتبنى فعلاً

لهذه المسألة، التي كانت هاجعة لفترة طويلة، مع بدء المناقشة المتعلقة بنزع السلاح النووي التي تملئ من جانب الطرفين النقيضين في هذه المناقشة.

فالمقترح الذي قدم، أي مشروع القرار A/C.1/53/L.48، ليس المقصود منه أن يكون جدول أعمال ينطوي على دوافع مغرضة. بل المقصود منه كما قلت، أن يكون جدول أعمال يقع في منطقة وسطى، نأمل بأن يتوسع ليشكل التوافق الدولي الكامل في الآراء بشأن طريقة معالجة هذه المسألة في المستقبل.

أشار سفير باكستان إلى حذف بعض العبارات الرئيسية، وتناول سفير المكسيك بعضها. وأود أن أضيف عنصرًا واحدًا فقط إلى ما قاله سفير المكسيك، بالنسبة لمخزونات المواد الانشطارية. فباكستان مثل جنوب أفريقيا، انضمت إلى توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح بشأن متابعة المفاوضات:

"في إطار البند ١ من جدول أعماله المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" على أساس تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه". (A/C.1/53/L.48، الفقرة ١٢)

وذلك لمعالجة مسألة المخزونات.

وأشار ممثل باكستان أيضًا إلى نص قديم إلى حد ما عندما أشار إلى الدول القادرة على حيازة الأسلحة النووية. وتم تناول هذه المسألة في هذه المناقشة من قبل زميلي ممثل أيرلندا، الذي أوضح لجميع المشاركين في هذه المناقشة بأن هذه الصياغة قد تغيرت لكي تقرأ على نحو أدق بهذه الصيغة:

"وإذ يقلقها أيضًا أن الدول الثلاث ذات القدرات النووية التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد عجزت عن التخلي عن خيار الأسلحة النووية". (المرجع السابق، الفقرة ٦ من الديباجة)

ولهذا السبب فإن وضع خطة جديدة أمر ضروري، ليس، كما يقول البعض، خطة جديدة لتحل محل المقررات التي اتخذت في ١٩٩٥، وإنما على العكس من ذلك لتوضيح العنصر الثالث من عناصر الخطة لنزع السلاح النووي التي اعتمدت في ١٩٩٥، وهو ما يلي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويلى ما نأمل أن تكون قريبًا معاهدة لوقف المواد الانشطارية.

فماذا يأتي بعد ذلك؟ هنا، لدينا بعض المقترحات التي أعتقد أنها ينبغي أن تُعتمد بسرعة. ولهذا شارك وفد بلدي في تقديم مشروع القرار الهام هذا. وأقر بأن هناك عناصر مغلطة؛ هناك عدد من الأشياء التي لم نصنعها هنا. هناك بعض الأشياء التي يمكننا أن نضيفها لكي نرضي الجميع وننتزع توافق آراء. ربما لن نحقق توافق آراء هذا العام، ولكننا لا ننفد الأمل في تحقيق توافق آراء العام القادم أو العام الذي يليه. ونحن نأمل أن يكون لمشروع القرار هذا مستقبل مشرق.

السيد غوسن (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):
أعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى. فالمرّة الأخيرة التي تكلمت فيها كانت للرد على الدول الحائزة للأسلحة النووية. وإذ استمعت الآن إلى مداخلة دولة ليست طرفًا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي باكستان، أراني مجبرًا على الرد كما فعلت في المرّة الأخيرة.

لقد بدأت مداخلة السابقة بإشارة مسرحية وذلك لدى الإشارة إلى البيانات التي أدلى بها قبل الإدلاء ببياني، وقلت بأنه بدا لي أنهم "يحتجون كثيرًا" (هاملت، الفصل الثالث، المشهد الثاني).
واسمحوا لي أن أستمر على هذا المنوال وأقول بأن السفير دي إيكازا، يمثل مشهدًا يصعب متابعته، إلا أنني سأحاول.

وإننا ممتنون لوُفد باكستان على ما يقدمه من دعم وتشجيع، كما أننا ممتنون للآخرين على ما يقدمونه من دعم وتشجيع. ويشير سفير باكستان إلى توافق دولي كامل في الآراء. نعم، إننا نسعى إلى تحقيق توافق في الآراء ونسعى بوجه خاص إلى تحقيق توافق في الآراء في إطار المنطقة الوسطى

السيد كونادي (الهند) (تكلم بالانكليزية): لم أكن أنوي طلب الكلمة اليوم، ولكن لورود إشارات عديدة إلى الهند فيما يتعلق بمشروع قرار "الخطة الجديدة" الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.48، أرى أن من الضروري الإدلاء بالملاحظات التالية.

نضم أن مشروع القرار جاء نتيجة مشاورات جرت مع وفود عديدة. فالهند لم تشارك في هذه العملية، ما عدا مشاركتها في فرصتين وجيزتين في الأسبوع الماضي. ولذا، فإن مشروع القرار لا يجسد وجهات نظرنا بشأن مسائل عديدة وردت فيه. وهذه لا تتصل فقط بفقرات محددة بل تتصل أيضا بالنهج المتبع إزاء نزع السلاح النووي الذي اعتمد في مشروع القرار.

وسنقدم وجهات نظرنا بشأن مشروع القرار في المرحلة المناسبة من مداولات اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠

ومضى سفير باكستان قائلاً إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تحاول أن تحرف مسار المناقشة التي نجريها اليوم في دوائر نزع السلاح للتصدي فقط لمسألة التجارب النووية. وإجابتي الموجهة إليه بشأن هذه المسألة - وأعرف أنه لم يوجه إلى السؤال، إلا إنني أحب أن أجيب عن الأسئلة الموجهة للآخرين أيضا - هي أن كل ذلك يمثل جزءاً من المناقشة نفسها. فالدول الحائزة للأسلحة النووية لا تستطيع إخراج نزع السلاح النووي من المناقشة، ولا يستطيع سفير باكستان أن يخرج مسألة التجارب النووية من المناقشة. ولا يمكن الفصل بين هذه المسائل، فهي جزء من نفس المسألة، ويسعى مشروع القرار، حسب اعتقادي إلى أن يعالج بنجاح هذه المسألة.

وقال سفير باكستان إن لديه بعض التغييرات المقترحة. ووفد بلدي يشجعه على الاستمرار في عمله. فهو محق؛ وهو ما فتى بشارك في العمل مع مقدمي مشروع القرار؛ ولقد ناقشنا بعض الاقتراحات التي قدمها، وهي ترد في النص. وإننا نشجعه على الاستمرار في هذه المشاركة، وبنفس الطريقة التي نشجع بها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وجميع الوفود الأخرى على الاشتراك معنا بهذا الشأن. وكانت هذه المشاركات ناجحة بصورة خاصة مع الدول التي شاركت - وأشدد على كلمة "شاركت" - في العمل مع مقدمي مشروع القرار.

وأعرف أن عدم مشاركتها في الاجتماع الذي عقد بيننا وبينهم بشأن المسألة كان مخيباً جداً للأمال. وإنني متأكد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تشعر بنفس القدر من خيبة الأمل التي شعرت بها. وإننا بالتأكيد نتطلع إلى أن يكون بمقدورنا معالجتها، إذا لم يشعروا أن من الضروري الانتظار حتى اللحظة الأخيرة للإعراب عن شواغلهم، وذلك من خلال المشاركة في مرحلة مبكرة أيضا.
